S/PV.8992

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٩٢

الاثنين، ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-28595 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيد زبيغنييف راو، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية بولندا، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد راو.

السيد راو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالتأكيد على مدى تقديري للحوار المستمر بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وتقف المنظمة، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، على أهبة الاستعداد لمواصلة أوجه التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة. فمنظمتانا تسعيان لتحقيق نفس الهدف المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنظام العالمي القائم على القواعد.

إن هذا التعاون الوثيق مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى، في وقت تُنتهك فيه المبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي انتهاكا صارخا في قلب أوروبا. إنني أخاطب مجلس الأمن اليوم مستشعرا الواجب الأخلاقي الذي يقتضي بذل كل جهد ممكن لوقف العدوان العسكري للاتحاد الروسي على أوكرانيا، ومستشعرا ضرورة التعجيل بذلك.

لقد أنشئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتكون منبرا ينزع فتيل التوتر ويسر الحوار ويحد من خطر التصعيد العسكري ويمنع نشوب النزاعات. ومنذ بداية تولي بولندا الرئاسة، كان هدفي هو السعي إلى التوصل إلى تسوية وتيسير الحوار بين أطراف النزاع. لقد تولينا دورنا في سياق التوترات المتزايدة الناجمة عن مطالب موسكو الانفرادية بالضمانات الأمنية. والفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه المطالب معيبة أساسا. إن المجتمع عبر الأطلسي ليس عدوا لروسيا أو لشعبها ولا يشكل تهديدا لهما. بل على العكس من ذلك، سعى الغرب على الدوام إلى إنشاء إطار فعال للتعاون مع موسكو.

وعلى الرغم من تحفظاتنا، عرضنا على روسيا منتدى لمناقشة جميع شواغلها المحتملة المتعلقة بالأمن الأوروبي داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكنا على استعداد للنظر بحسن نية في سبل جديدة للتعاون بشرط واحد – أن تسهم في الاستقرار والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتكمل تلك المبادرة المسار الثنائي للحوار بين الولايات المتحدة وروسيا والمناقشات التي دارت في المجلس المشترك بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا. وكان لدى روسيا مجموعة كاملة من الخيارات للمشاركة سلميا ودبلوماسيا من أجل معالجة شواغلها .

لكن روسيا كانت تريد كسب الوقت فقط. فاستمرارها في التعزيز العسكري على الحدود الأوكرانية ويلقي بظلال من الشك الشديد على نوايا موسكو الحقيقية. وفي صباح يوم ٢٤ شباط/فبراير، أصبح السيناريو الأسوأ حقيقة واقعة. إن العدوان الشامل والمتعمد بلا مبرر وبدون استفزاز قد حطم قناعاتنا بأن أهوال الحرب في أوروبا لن تعود أبدا.

و المحاولات المنحرفة التي قام بها الجانب الروسي لتبرير العملية العسكرية ضد بلد مسالم وذي سيادة جعلت من ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية نكتة قاسية. وتبين أن تلك العملية، التي لم يتم إعدادها ولا تنفذ بشكل جيد، فشل استراتيجي وتكتيكي.

ولكن بدلا من أن يمنع الكرملين المزيد من الوفيات غير الضرورية في صفوفه، قام بتغيير أساليبه. وبدأت القوة الغازية تستهدف السكان المدنيين والهياكل الأساسية في محاولة لكسر معنويات الشعب الأوكراني. وهذا أمر مؤسف ومخجل ويرقى إلى مستوى إرهاب الدولة. وتُستهدف

المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال عمدا بالأسلحة المحرمة دوليا. والتقارير التي تفيد بمقتل وجرح النساء والأطفال تقارير مروعة. وكأن اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني لا وجود لها على الإطلاق.

ولكن لا يُخطئن أحد بخصوص ذلك، فالمجتمع الدولي لديه الأدوات والوسائل اللازمة لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والمتواطئين فيها.

لقد اتهمني المسؤولون الروس مؤخرا بعدم الحياد في أداء وظيفتي بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وليس لدي سوى رد واحد على هذه الادعاءات، وهو أن الحياد ينتهي عندما تبدأ الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي مثل هذه اللحظات، من واجبنا الأخلاقي الحفاظ على اللياقة والنزاهة. وسيحكم على الجناة من خلال أفعالهم، ولكن سيتم الحكم علينا من خلال الطريقة التي نرد بها على هذه الفظائع. ولا يمكننا أن نبقى غير مبالين.

واسمحوا لي أن أقتبس من إيلي فيزل، الذي قال في مطلع الألفية الجديدة قولته الشهيرة:

”... اللامبالاة هي دائما صديق العدو، لأنها تفيد المعتدي – وليس ضحيته أبدا، التي يشتد ألمها عندما تشعر بأنها منسية. السجين السياسي في زنزانته، والأطفال الجائعون، واللاجئون المشردون – عدم الاستجابة لمحنتهم وعدم التخفيف من عزلتهم بتقديم بارقة أمل لهم يعني نفيهم من الذاكرة الإنسانية. وبإنكار إنسانيتهم، فإننا نخون إنسانيتنا“.

وروسيا، بدعم من النظام البيلاروسي، هي التي قررت العمل خارج معايير القانون الدولي وحدوده. ولسوء الحظ، فإن القيادة الروسية هي التي تتسبب في العزلة المتزايدة للبلد والشعب الروسي عن العالم.

لقد أدان المجتمع الدولي بحق الغزو الروسي ودعا موسكو إلى سحب قواتها من أوكرانيا. والعالم لا يغض الطرف. ومن الصعب تجاهل ١٤١ بلدا اجتمعت في الجمعية العامة مُطالبة من السيد بوتين وقف هذه الحرب.

كما أننا نرسل إشارة قوية إلى مينسك بعدم المشاركة في هذا المسعى القاسي. فالحرب لا تخدم مصلحة الشعبين الروسي والبيلاروسي ولا تؤدي إلا إلى العزلة. ونتوقع من الجانب الروسي أن يفي بالتزاماته وتعهداته الدولية. وأي حل سياسي مستدام يجب أن يحترم احتراما كاملا سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ولا يزال باب الدبلوماسية مفتوحا، وأدعو روسيا إلى الدخول في حوار هادف وجوهري للبحث عن حل سلمي للأزمة الحالية.

إن عدوان روسيا يهدد جوهر وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعدم امتثالها لمبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يطرح تساؤلات لا عن مستقبل المنظمة فحسب، بل أيضا عن استقرار النظام القائم على القواعد. فإلى أي مدى سنكون فعالين إذا برر أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين مرارا وتكرارا استخدام القوة من أجل الفوز بامتيازات إقليمية وسياسية؟ وهذا المنطق يتعارض أساسا مع المعايير التي اتفقنا جميعا على الالتزام بها.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست منظمة دولية قائمة على المعاهدات، ولكنها جزء لا يتجزأ من سياق الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وعلى مدى ما يقرب من ٥٠ عاما، كان أداة للنهوض بالتعاون السلمي القائم على الأمن الشامل. ونظرا للطابع الشامل للمنظمة، لا أزال أعتقد أنها المنبر المناسب للحوار والحل السلمي للنزاعات. وأصبحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر من مجرد منتدى للحوار بين الشرق والغرب. ولديها سجل عمل حافل وقدرة على الاتصال ذات مستويات متعددة. ويؤدي وجودها دورا في تحقيق الاستقرار في مناطق متنوعة، مثل غرب البلقان ووسط آسيا.

وبصفتي رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سأزور مولدوفا وجنوب القوقاز، فضلا عن غرب البلقان ووسط آسيا، لإظهار تفاعل المنظمة مع الدول المشاركة. ولا يزال ذلك الإرث مهما في عالم اليوم. بيد أن مستقبل المنظمة يتوقف على فعاليتنا في إحياء التعاون بين جميع الدول المشاركة. والسؤال اهو: كيف نتوصل إلى توافق في

الآراء حول الأولويات الرئيسية وننشئ طريقة عمل مناسبة للوفاء بولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟

ولا بد لي من الاعتراف بأن عدم الامتثال هذا لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يجبرنا على تعليق أو تأخير بعض المسائل المهمة للعمل اليومي للمنظمة. هل سنتمكن من إحراز تقدم بشأن النزاعات الإقليمية التي طال أمدها عندما تنهار الثقة؟ يحدوني أمل كبير في ذلك، ولكن الأمر سيتطلب من جميع الأطراف، بما فيها روسيا، أن تتصرف بحسن نية.

وينطبق الشيء نفسه على تجديد الحوار الأمني الأوروبي، الذي أطلقه الرئيس البولندي ردا على التوترات المتزايدة. وكان القصد منه، بدعم من الغالبية الساحقة من الدول المشاركة، وضع تدابير جديدة للثقة والشفافية. وللأسف، وعلى الرغم من الاهتمام الأولي، اختار الجانب الروسي الطريق الأكثر تدميرا في مواجهة شواغله ومخاوفه وهواجسه.

ومن المحتمل أن تحدد الحالة المتغيرة على أرض الواقع نطاق وطابع المشاركة المستقبلية لبعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا. وبحكم السنوات الثماني التي قضتها البعثة في العمل وخبرتها، سأعمل مع هياكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول المشاركة للاستفادة من إمكاناتها في المستقبل. ويحدوني الأمل في أن يتمكن موظفو البعثة المتفانون، فضلا عن فريق منسق المشروع التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، من مواصلة مهمتهم الكبيرة.

وخلال الرئاسة البولندية، سنبادر إلى بذل الجهود للنهوض بأهداف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسندعمها بهمة. ولا نريد أن نغير الفرضية الأساسية لتعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يقوم على اتفاق جميع الدول المشاركة. ومع ذلك، نود أن نزيد من فعالية المنظمة، شريطة أن يكون هناك اهتمام ودعم أوسع نطاقا من غالبية أصحاب المصلحة.

لقد سلطت الأحداث مؤخرا في أوكرانيا الضوء مرة أخرى على حالة السكان المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع. وسنواصل دعوة جميع أطراف النزاعات العسكرية إلى التقيد بالقانون الإنساني والامتناع عن الأنشطة الموجهة ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

وتقف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أهبة الاستعداد للتعاون الوثيق مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لتيسير المساعدة اللازمة وتقديمها. ويجب أن يشمل ذلك أيضا فتح طرق إجلاء فعالة للسكان المدنيين.

وكلما كانت هناك روايات موثوقة عن إساءة استخدام القانون الإنساني، ينبغي أن نكون مستعدين للرد بسرعة. ولذلك، نرحب بقرار المجلس الدائم المؤرخ ٣ آذار/مارس الاحتجاج بآلية موسكو لإنشاء فريق من الخبراء المستقلين للتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها للقانون الإنساني، في سياق الأعمال القتالية في أوكرانيا.

وأنا مقتنع بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة قوية وفعالة. لقد فتحت الأحداث المأساوية في أوكرانيا أعيننا على الحاجة إلى تجديد الالتزام بمبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وصحيح أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد تتغير نتيجة للتجربة الحالية. وقد تكرس الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لوثيقة هلسنكي الختامية لإيجاد حل للأزمة العميقة التي تشهدها تعددية الأطراف.

بيد أن السلام والأمن، على غرار الحرية والديمقراطية، لا يمكن اعتبارهما أمرا مسلما به. وقد تعلمنا ذلك الدرس بالطريقة الصعبة. ومع ذلك، صحيح أيضا أن الذين يختارون الشروع في طريق المواجهة العسكرية لا يجنون إلا القليل جدا. وبين الحرب والسلام، والحياة والدمار، ينبغي أن نتمكن دائما من النظر إلى ما وراء غرائزنا النرجسية الضيقة. ما هو البديل لدينا؟

إن الرماد المشتعل في مدن كييف وخاركيف وماريوبول وآلاف الأرواح البريئة التي فقدت لتذكير صارخ بالثمن الباهظ الذي ندفعه مقابل اللامبالاة في مواجهة القوة الغاشمة. ولذلك، آن الأوان للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز

جهودنا من أجل استعادة السلام والعودة إلى مبادئنا وقيمنا. فسلامة القانون الدولي واستقرار النظام العالمي على المحك. وإذ نضع في اعتبارنا التحديات الهائلة التي نواجهها، فلنعمل معا على أنجع السبل لإنقاذ الأرواح ومنع نشوب النزاعات في المستقبل.

الرئيس: أشكر السيد راو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم للانضمام إلى معالي وزير الخارجية راو لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن النزاع المأساوي في أوكرانيا، الذي تفاقم خلال عطلة نهاية الأسبوع، يبين بوضوح أهمية الآليات الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن الأوروبيين والدوليين. وتأتي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ولدت من رحم الحرب الباردة، في صميم الجهود الرامية إلى جمع عضويتها المتميزة، الممتدة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، حول هدف شامل واحد – وهو حل الخلافات سلميا.

وتمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا استكمالا للأمم المتحدة، بما في ذلك لحل النزاعات في المنطقة. وفي عام ١٩٩٣، أنشأت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إطارا للتعاون. ومنذ ذلك الحين، نمت شراكتنا من حيث النطاق والمضمون للمساعدة في التصدي للأزمات الحادة وإيجاد حلول لتحديات السلام والأمن المشتركة.

وقد أعيد تأكيد التزامنا المشترك بالدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الإعلان المشترك بين الأمين العام ورئيس المنظمة آنذاك في عام ٢٠١٩.

ويترجم التنسيق والتكامل اللذان يوجهان جهودنا إلى العمل بطرق مختلفة. نحن نعمل معا في وسط آسيا، ومؤخرا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ وفي غرب البلقان، لتعزيز المصالحة؛ وفي القوقاز، حيث تشارك الأمم المتحدة في رئاسة مناقشات جنيف الدولية بشأن جورجيا، إلى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، سعت الأمم المتحدة إلى استكمال الدور القيادي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التصدي للنزاعات التي طال أمدها فيما يتعلق بناغورني كاراباخ ومولدوفا.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، وعملا بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، بشأن اتفاقات مينسك، ما فتئت الأمم المتحدة تدعم باستمرار عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما بعثة الرصد الخاصة وفريق الاتصال الثلاثي الذي تقوده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بينما ننفذ ولاياتنا الإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في الميدان.

وأود أن أشيد هنا بجميع موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على عملهم الهام الذي أنجزوه في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إن الحرب في أوكرانيا هي أصعب اختبار واجهته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأطر الإقليمية ذات الصلة منذ إنشائها. لقد زلزل الغزو الروسي جوهر أسس البنية الأمنية الأوروبية. وبينما نجتمع، تستمر إراقة الدماء في التفاقم. وتشن القوات الروسية الآن ضربات جوية يومية مميتة في غرب أوكرانيا. وتتعرض المدن الأوكرانية لقصف جوي وقصف مدفعي لا هوادة فيهما، حيث يقتل العديد من المدنيين يوميا.

وكما قلت قبل ثلاثة أيام في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.8991)، تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقارير موثوقة عن استخدام القوات الروسية للذخائر العنقودية، بما في ذلك في المناطق المأهولة بالسكان. يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات العشوائية، بما فيها تلك التي تستخدم الذخائر العنقودية، والتي هي ذات طبيعة لضرب أهداف عسكرية ومدنيين أو أعيان مدنية دون تمييز.

ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن مسؤولي البلديات الأوكرانية في الأجزاء الخاضعة للسيطرة الروسية من البلد قد اختطفوا.

وهناك أيضا تقارير عن استهداف مدنيين، بمن فيهم صحفيون، على أيدي القوات الروسية حسبما زعم.

يجب ألا نسمح بأي تشكيك في سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. هذا التشكيك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وفي خضم تلك الظروف القاسية، لا تواصل الأمم المتحدة زيادة دعمها الإنساني لشعب أوكرانيا فحسب، بل وأيضا مشاركتها مع الشركاء الرئيسيين مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعما لوقف فوري لإطلاق النار وحل دبلوماسي دائم.

وعندما خاطب الأمين العام المجلس بشأن موضوع النزاعات في أوروبا في عام ٢٠١٧ (انظر S/PV.7886)، حذر من أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في السنوات ال ٧٠ الماضية، ينبغي ألا نعتبر السلام والازدهار في أوروبا أمرا مفروغا منه. وحذر من أنه مع استمرار النزاعات الخطيرة في أوروبا، فإن التهديدات والمخاطر الجديدة تجعل من الملح بقدر أكبر أن تتصدى المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية للتحديات الخطيرة التي تواجه النظام الدولي.

استندت تحذيرات الأمين العام آنذاك إلى حد كبير إلى أزمتي جورجيا في عام ٢٠٠٨ وأوكرانيا في عام ٢٠١٤، مما أظهر مدى واقعية مخاطر اندلاع نزاعات جديدة. واليوم، تشن حرب مدمرة في قارة ينبغي أن تكون مجهزة لمنع وقوع مثل الكوارث.

ويساورنا القلق إزاء تفكيك تدابير بناء الثقة القائمة منذ أمد بعيد، ومعاهدات تحديد الأسلحة وغيرها من الأطر التي صممت واتفق عليها للحفاظ على الأمن الإقليمي. ويشمل ذلك الاستخدام المستمر لآليات الوساطة الإقليمية كأدوات لا لحل النزاعات بل لإدارتها، الأمر الذي لا يساعد إلا على ضمان استمرار تلك النزاعات نفسها.

والعمليات التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويدعمها المجتمع الدولي موضع تساؤلات علنية الآن من جانب الأطراف المشاركة فيها. من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تعيد جميع الأطراف الالتزام بمبادئ وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس وغيرهما من الاتفاقات التاريخية التي تشكل حجر الأساس للهيكل الأمني الأوروبي.

وفي ذلك السياق، نحيط علما على النحو الواجب بالجهود التي تبذلها الرئاسة البولندية الحالية تحت قيادة الوزير راو لبدء حوار أمني أوروبي متجدد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الكيفية التي تختار بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية تأمين مستقبل التعاون الأمني الأوروبي سيكون لها تأثير خارج أوروبا. وتؤيد الأمم المتحدة جميع الجهود الرامية إلى استعادة الثقة والاحترام المتبادلين فيما بين أصحاب المصلحة الإقليميين، وهو أمر أساسي للحفاظ على القارة من نشوب نزاعات جديدة وعلى العالم من المزيد من عدم الاستقرار. ولذلك، فإن لنا جميعا مصلحة في النتيجة.

منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، دخلت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شراكة لتعزيز السلام والاستقرار الأوروبيين. إن التحديات التي نواجهها اليوم، والتحديات المحتملة في المستقبل، تتطلب منا أن نعمل معا بشكل أوثق.

الرئيس: أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالرئيس الحالي، الوزير راو، في مجلس الأمن وأن أشكره على إحاطته باسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشكره أيضا على مبادراته الشخصية لتنشيط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منبرا للحوار بشأن قضايا الأمن الأوروبي. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولاية ومشاركة شاملتين، مجموعة أدوات ثرية لزيادة الشفافية وبناء الثقة والحد من التوترات. إن

استخدام الإمكانات الكاملة للمنظمة لحل أزمات اليوم أمر ضروري، ولكن الحل السياسي الضروري مطلوب أيضا.

ونشيد بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأنها حولت الآن تركيز عملها في أوكرانيا نحو التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية المتنامية. وينبغي الاستفادة على نحو جيد من بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا والموظفين الوطنيين في الميدان، فضلا عن مباني المنظمة وأسطولها من المركبات والخبرة الطويلة التي تتمتع بها البعثة كوسيط ييسر وقف إطلاق النار محليا. ويمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا أن توفر تخصص قيم في مجال إدارة الحدود والاتجار بالبشر.

ونكرر مرة أخرى إدانتنا للعدوان العسكري الروسي غير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا. وهذا يجعل هذه الخبرة ضرورية مرة أخرى في أوروبا.

إن العدوان الروسي انتهاك خطير للقانون الدولي ولسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونكرر نداءنا إلى الاتحاد الروسي بأن يسحب فورا قواته من الأراضي الأوكرانية وأن يوقف جميع التهديدات والأعمال العسكرية.

إن حرب روسيا في المناطق الحضرية والمأهولة بالسكان واستخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة تتسبب في إلحاق ضرر فظيع وطويل الأجل بالمدنيين. يجب على روسيا الوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والبنية التحتية المدنية.

ويهالنا عدم احترام القانون الدولي الإنساني والأزمة الإنسانية المتفاقمة في جميع أنحاء أوكرانيا، والتي تتحمل روسيا وحدها المسؤولية عنها. ويجب السماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في أوكرانيا بالبقاء وممارسة عملها.

وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق إزاء الضغط المتزايد باطراد على البلدان المجاورة، مع فرار الناس من القتال. غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد ببولندا والشعب البولندي وغيرهم من الجيران في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استجابتهم للأزمة الإنسانية. إن ترحيبهم الحار بجميع اللاجئين والحماية التي يوفرونها لهم رمز قوي للتضامن الدولي.

لئن كانت الأزمة في أوكرانيا تتطلب معظم اهتمامنا حاليا، فقد ذكر الوزير راو أن الأولوية العامة لرئاسة بولندا الحالية للمنظمة هي أيضا الإسهام في إيجاد حلول سلمية للنزاعات الإقليمية التي طال أمدها. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعم جهود المصالحة ومنع نشوب النزاعات في أجزاء أخرى من المنطقة مثل جنوب القوقاز ومولدوفا وغرب البلقان ووسط آسيا. وتشكل البعثات الميدانية والمؤسسات المستقلة والأمانة العامة أصولا هامة تنفرد بها المنظمة، ويجب أن نواصل الاعتراف بها ودعمها. وثمة رؤية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويتمثل واجبنا المشترك في العمل لتعزيز الأمن على الصعيد الإقليمي وإنهاء النزاعات العنيفة وكفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين.

في الختام، وخاصة في ضوء مناخ عدم الاستقرار الحالي في أوروبا، أود أن أشدد على دعم النرويج القوي للدور المهم الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز الاستقرار والسلام والديمقراطية لأكثر من بليون شخص.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد زيبغنييف راو، وزير خارجية بولندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مجلس الأمن. وأشكره على إحاطته بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وألاحظ أن بولندا تولت قيادة هذه المنظمة الهامة في وقت تتدهور فيه الحالة الأمنية والبيئة السياسية في أوروبا بسرعة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى استمرار تعاون المنظمة وقيادة وزير الخارجية راو للمساعدة في التصدي للتحديات الأمنية السائدة في أوروبا. وأشكر أيضا وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها، وأرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في هذه الجلسة.

تحيط غانا علما بالمسائل التي حددها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما الالتزام بإيلاء اهتمام خاص لإيجاد

حلول سلمية للنزاعات في منطقة المنظمة. ونشجع جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للحالات التي طال أمدها في البوسنة والهرسك وجورجيا وكازاخستان وناغورني – كاراباخ، فضلا عن الحالة المثيرة للقلق في أوكرانيا في أعقاب العدوان غير المبرر الذي شنه الاتحاد الروسي على جارته. ونتطلع أيضا إلى الجهود الإضافية التي ستُبذل للتصدي بفعالية للتحديات المعقدة التي تجابه أوروبا حاليا والمتمثلة في زيادة التشرذم والإرهاب ومعاداة السامية والجرائم العابرة للحدود وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات.

وبناء على ما تقدم، أود أن أدلي بالنقاط الإضافية التالية: أولا، ترحب غانا بالالتزام البولندي بدعم مفهوم الأمن الشامل وغير القابل للتجزئة استنادا إلى وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، فضلا عن القرارات الأخرى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تجسد أيضا مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها ذاتها. ويتطلب ضمان الأمن في القارة الأوروبية اليوم من الدول المشاركة في المنظمة تجديد الالتزام بدعم واحترام المبادئ الراسخة منذ أمد بعيد للعلاقات بين الدول.

وتظل مبادئ السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها المبادئ الأساسية التي يمكن أن تُبنى عليها التطلعات الوطنية والعالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأي محاولات لإعادة تعريف حصون الاستقرار هذه أو إعادة التفاوض بشأنها لن تقوض الهيكل الأمني الأوروبي فحسب، بل ستقوض أيضا النظام الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف. ولذلك، يجب على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع بالمهمة الصعبة، ولكن الضرورية المتمثلة في تعزيز الدور السياسي لدولها الأعضاء وتجديد التزامها بتنفيذ الالتزامات الدولية بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في أوروبا وفي عموم أعضاء الأمم المتحدة خارج أوروبا. ولذلك، سيتعين الحفاظ على المثابرة والثقة في تدابير بناء الأمن في ما بين الدول المشاركة في المنظمة.

ثانيا، إن ثمة حاجة إلى إعادة التأكيد على دور المنظمة بوصفها محفلا هاما للحوار بشأن الهيكل الأمني لأوروبا. ونعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توفر منبرا فريدا لإجراء مناقشات مفتوحة بحسن نية بين دولها المشاركة البالغ عددها ٥٧ دولة، إذا أُريد التصدي للانقسامات التي دبت في المشهد الأمني الأوروبي في وقتنا الحاضر. ولذلك، نرحب بالجهود الجارية التي تبذلها المنظمة لتيسير الحوار بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها طرفا في مجموعة الاتصال الثلاثية المسؤولة عن تنفيذ اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥، لا غنى عنها في إيجاد وتنفيذ تسوية شاملة وسلمية للنزاع الذي اتخذ، للأسف، أبعادا واسعة النطاق. وفي هذا السياق، نلاحظ مع الأسف أن بعثة الرصد الخاصة اضطرت لتعليق أنشطتها في تقديم تقارير عقب إجلاء موظفيها الدوليين إلى البلدان المجاورة، وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التداعيات الأمنية والإنسانية والاقتصادية والإنمائية المتتالية للحالة في أوكرانيا. ولذلك، يجب تشجيع جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع من خلال الحوار والدبلوماسية وكفالة الدعم الكامل من مجلس الأمن.

ثالثا، نرحب بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة. وتؤيد غانا بقوة تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يمكن لمجلس الأمن، عملا بولايته، أن يستفيد من الميزة النسبية للهيئات الإقليمية في تعزيز النهج المحلية والإقليمية لصون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، نسلم بالتعقيد الذي ينطوي عليه هذا التعاون. ولهذا السبب، تعمل غانا في إطار "اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" لتحديد الثغرات واقتراح مبادئ توجيهية لتعزيز التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

أخيرا، نلاحظ تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إيجاد سلام دائم في النزاعات السائدة والتهديدات المتزايدة للأمن في أوروبا وخارجها. ونرحب بالتركيز على اتباع نهج يتمحور حول البشر. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالأولويات التي

يعزز بعضها بعضا في إطار الأبعاد الاقتصادية – البيئية والأبعاد الإنسانية – الأمنية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الخارجية راو، على إحاطته ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

أود أولا أن أشيد بشجاعة وتفاني موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما مارينا فينينا، وهي موظفة أوكرانية في بعثة الرصد الخاصة، قُتلت في القصف الروسي لخاركيف في ١ آذار/مارس فيما كانت تجلب الدواء لأسرتها.

على مدى عقود، عملت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تحقيق الأمن في أوروبا، ومع ذلك نجتمع اليوم في خضم الغزو الروسي غير المبرر لأوكرانيا – حيث انتهكت دولة مشاركة في المنظمة القواعد الراسخة وشنت حربا ضد دولة أخرى مشاركة – كما لو أن اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني لم يكن لهما وجود قط، كما قال وزير الخارجية راو. إن حرب الرئيس بوتين تنتهك المبادئ الأساسية لكل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة: السيادة وحرمة الحدود واحترام السلامة الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات. وتشكل هذه الحرب تهديدا لنا جميعا وللنظم التي بنيناها معا للحفاظ على السلام. كما أنها تشكل تهديدا لسلام وأمن ملايين الناس في أوروبا وأفريقيا وآسيا الذين يعتمدون على سلاسل توريد المنتجات الزراعية وإمدادات الطاقة والسلع الأساسية التي تعطلت بشدة بالفعل جراء الغزو الروسي.

وننوه بالجهود المكثفة، كما وصفها وزير الخارجية راو، التي بذلتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمحاولة تجنب تلك الكارثة. وقد أتيحت الفرصة لروسيا لإثارة أي مخاوف أمنية في الحوار الأمني الأوروبي المتجدد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكنها قالت إن الوقت لم يكن مناسبا. ونعلم الآن أنها كانت تخطط للحرب طوال ذلك الوقت. ولجأت أوكرانيا وغيرها من البلدان محتجة إلى آلية الحد من المخاطر في إطار وثيقة فيينا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سعيا إلى دفع روسيا وبيلاروس للتحلي بالشفافية وتهدئة الحالة. غير أن روسيا رفضت المشاركة.

وعلاوة على ذلك، بطبيعة الحال، عملت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنوات لدعم تنفيذ اتفاقات مينسك. وروسيا متهمة بارتكاب أخطر جرائم الحرب، من قصف المدارس والمستشفيات والمنازل وصولا إلى استهداف الأسر أثناء محاولتها الهروب إلى بر الأمان. ونرحب بالإجراءات المتخذة في إطار آلية موسكو لمحاسبة روسيا. ويجب أن تُتاح لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية الوصول الكامل حتى يتسنى جمع الأدلة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أننا نواصل دعم الدور الحيوي الذي تضطلع به البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في آسيا الوسطى وغرب البلقان، بما في ذلك من خلال مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لها. ونؤيد بقوة ما تبذله المنظمة من جهود بغية تيسير التوصل إلى حل سلمي للنزاعات في جورجيا ومولدوفا وناغورنو – كاراباخ.

وتظل المملكة المتحدة ثابتة في دعمها وتقديرها لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئاستها البولندية في هذا الوقت الحرج.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بالسيد راو في جلستنا اليوم وأشيد بالإجراءات التي اتخذتها بولندا بوصفها رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وقت يواجه فيه الأمن في أوروبا تهديدا خطيرا جدا. وتدعم فرنسا الالتزام الثابت للرئيس راو بخدمة المنظمة والدفاع عن الالتزامات والمبادئ التي بنيت عليها على مدى العقود الخمسة الماضية لتأتي روسيا الآن وتستخف بها.

وقبل شهر، اجتمع المجلس بمبادرة من روسيا لمناقشة تنفيذ اتفاقات مينسك بمشاركة ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (انظر S/PV.8968). وفي تلك الجلسة، ذكر نائب وزير الخارجية الروسي أن روسيا لا تنوي مهاجمة أوكرانيا ودعا إلى تنفيذ اتفاقات مينسك. وبالتعاون مع نظيري الألماني، أطلعنا المجلس على الجهود

التي تبذلها باريس وبرلين لإحراز التقدم في تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وأيد جميع أعضاء المجلس الآخرين ذلك الهدف.

وفي شباط/فبراير، اقترحت الرئاسة البولندية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تجديد الحوار بشأن الأمن الأوروبي من أجل الاستجابة بوجه خاص للشواغل الأمنية التي أعربت عنها روسيا في الأشهر الأخيرة. وأيدنا تلك الجهود والدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها المنبر الرئيسي للحوار بشأن الأمن الجماعي في أوروبا.

بيد أن الواقع اليوم مختلف تماما، وقاس. فقد كذبت روسيا. وارتكبت انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والنصوص التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس – وهي الأسس التي يستند إليها الاستقرار في أوروبا. وخانت جميع التزاماتها بتنفيذ اتفاقات مينسك، التي وقعتها روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأيدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

إن للعدوان الروسي، المدعوم من بيلاروس، تأثيرا مدمرا على أوكرانيا، بلدا وشعبا، بل إن عواقبه أوسع نطاقا. هذا علاوة على أنه يهدد تعددية الأطراف والقانون الدولي، فضلا عن المؤسسات التي تضمنهما، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبذلك تقوض روسيا بشكل مباشر مصالح جميع الدول التي تحشد جهودها داخل تلك المنظمات بحثا عن حلول تفاوضية للأزمات والتحديات التي تواجهها.

وبالنظر إلى الخطورة الشديدة للحالة، تشكر فرنسا مرة أخرى الرئاسة البولندية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استجابتها، وتدعو روسيا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في أوكرانيا وسحب قواتها من جميع الأراضي الأوكرانية واحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ونحث روسيا على العودة إلى احترام سيادة القانون التي تتيح، من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التسوية السلمية للنزاعات.

وتؤكد فرنسا من جديد دعمها لبعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وموظفيها، الدوليين – الذين أجليوا قسرا – والمحليين، الذين لا يزال بعضهم تحت القصف. ونشيد بذكرى السيدة مارينا فينينا، الموظفة المحلية التي قُتلت في خاركيف – وهي إحدى ضحايا العدوان الروسي.

ونؤكد من جديد دعمنا لمؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأدواتها ذات البعد الإنساني، بما في ذلك آلية موسكو، التي أطلقت في ٣ آذار/مارس، وآلية تقصي الحقائق التي أنشأها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على حدود أوكرانيا.

ويجب تمكين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مواصلة وضع مواردها في خدمة حل النزاعات في الحيز الأوروبي، بالتعاون مع الأمم المتحدة ورغم من الحرب في أوكرانيا. ولا تزال فرنسا، بوصفها رئيسا مشاركا لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيسة مجلس الاتحاد الأوروبي، على استعداد تام للإسهام في الحوار بين أرمينيا وأذربيجان وجهود تحقيق السلام والاستقرار في جنوب القوقاز. وقد وفرت الاجتماعات التي عُقدت في شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر مبادئ توجيهية في ذلك الاتجاه.

وندعو إلى مواصلة الجهود بشأن المسائل الإنسانية المعلقة، بما في ذلك إطلاق سراح أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين، فضلا عن حماية التراث وإزالة الألغام. ونلاحظ بقلق الزيادة في الحوادث المسلحة خلال الأيام القليلة الماضية وندعو الطرفين إلى بذل كل ما في وسعهما لتجنب تكرار هذه الحوادث.

وتؤكد فرنسا مجددا دعمها الثابت لسيادة جورجيا ومولدوفا وسلامتهما الإقليمية، وكذلك للدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إحراز تقدم نحو حل النزاعات الدائرة هناك. ونشيد أيضا بالجهود المتضافرة التي تبذلها الرئاسة البولندية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان للحفاظ على الحوار الضروري مع المجتمع المدني رغم الظروف الراهنة.

ونحن عازمون على ألا ندع روسيا تُسقط في الهاوية منظماتنا المتعددة الأطراف للأمن الجماعي. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن تعاونهما للإسهام في حل الأزمات في أوروبا.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد راو، ووكيلة الأمين العام ديكارلو على ما قدماه من معلومات.

ونرحب بهذا التبادل الحسن التوقيت للمعلومات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وهي واحدة من أكبر المنظمات الأمنية الإقليمية في العالم – التي تضم ٥٧ دولة مشاركة من ثلاث قارات، ملزمة بالتزامات مشتركة. وتضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها إحدى الركائز المهمة للنظام الدولي القائم على القواعد، بدور أساسي في التصدي للعديد من التحديات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولذلك، فإن التعاون وإقامة الشراكات بين المنظمتين أمران أساسيان يجب تعزيزهما.

وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما أولويات الرئاسة البولندية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب بالتركيز على الحفاظ على نظام أمني شامل من خلال الدفاع عن مبادئ وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس وميثاق الأمن الأوروبي. فتلك المبادئ غير قابلة للتفاوض ولا تخضع للتنقيح أو إعادة التفسير. وينبغي أن يظل الالتزام بحقوق الإنسان وقيم الحرية والديمقراطية، فضلا عن دعم مؤسساتها، نهجا لا غنى عن اتباعه في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونرحب أيضا بعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعمليات المصالحة في غرب البلقان. ولم يأت وقت أكثر ملاءمة وإلحاحا لإعادة تأكيد تلك المبادئ الأساسية، التي ظلت لما يقرب من خمسة عقود آليات فعالة لمنع نشوب النزاعات وخفض التصعيد في أوروبا – حتى حلول ٢٤ شباط/فبراير.

لقد واجهنا، في عام ٢٠٢٠، بعد فترة وجيزة من تولي ألبانيا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عدوا غير مرئي يهدد العالم بأسره. كان اسمه جائحة مرض فيروس كورونا. وما زلنا لا نعرف كل شيء عنه، ولكننا نعرف جيدا ما فعله بالبشرية، وبأسلوب حياتنا وببلداننا واقتصاداتنا – وبطرق عديدة – بنا جميعا.

وبعد ذلك بعامين، عندما بدأت بولندا رئاستها، واجهت منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تهديدا آخر، ولكن هذه المرة، كان الجميع يعرفون من أين يأتي. فقد تم تحذيرنا مما سيحدث. الآن، وبعد ثلاثة أسابيع من هذه الحرب، نحن أمام هجمة متواصلة من الأخبار العاجلة فيما يتعلق بالدمار المستعر الذي تلحقه روسيا بأوكرانيا وشعبها.

وقد بذل المجتمع الدولي جهودا ضخمة على مدى أشهر، بما في ذلك الرئاسة البولندية والوزير راو نفسه، سعيا إلى إيجاد حل سلمي. وتم النظر في كل الخيارات؛ وجربت كل الاحتمالات. والواقع الآن يبين بوضوح أن تلك الجهود كان محكوما عليها بالفشل لأن الغزو كان متعمدا. فقد كانت خطة لتنفذ على الرغم من كل شيء. لقد كانت حربا أرادها الكرملين.

ونعرب عن امتناننا لبولندا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا ومولدوفا والجمهورية التشيكية – وربما نسيت بعض البلدان – على الجهود المذهلة التي تبذلها في إيواء آلاف المدنيين الذين أجبروا على الفرار من القصف الشديد وفظائع الحرب.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طرف رئيسي في السلام والأمن. فهي منبر هام لمناقشة المسائل المتصلة بالأمن الشامل، ومجهزة بآليات، فضلا عن تدابير لبناء الثقة والأمن. وتظل مهمة كما كانت عندما تم إنشاؤها.

من الواضح أن الاختلاف الشامل بين روسيا والنظام الأمني الأوروبي الحالي، القائم على القانون الدولي ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اختلاف هيكلي. وبينما يتم رفدنا هنا بكل أنواع

الأوهام التي تذوب مثل الثلج تحت الشمس، فإن الشواغل الحقيقية هي القيم الديمقراطية ومبادئ الحرية التي يقوم عليها النظام. وفي ذلك الصدد، يربط مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الشامل للأمن بين القمع الداخلي والعدوان الخارجي. والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون جوانب رئيسية للأمن داخل الدول وفيما بينها.

وقد فشلنا في منع العمل العدواني المحض غير المبرر ومن دون استفزاز الذي ارتكبه منتهك معتاد لأحكام وقواعد النظام الدولي. وينبغي ألا يفوتنا أن نجعل المعتدي يدفع ثمن ذلك وثمن الجرائم المرتكبة.

وتؤيد ألبانيا مبادرة اللجوء إلى آلية موسكو التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إثبات وقائع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك بسبب الأعمال المتعمدة والعشوائية ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا. وينبغي تقديم النتائج التي تتوصل إليها الآلية، إلى جانب نتائج لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، إلى آليات المساءلة ذات الصلة، فضلا عن المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية.

إن للجزاءات الهائلة المفروضة على روسيا آثار مضاعفة على العالم بأسره، بما في ذلك على بلداننا ومواطنينا. ولكن هذا هو الثمن الذي يجب دفعه حتى لا تمر تصرفات روسيا من دون رادع ومن دون عقاب. ويحدونا الأمل في أن توقظ آثار هذه الجزاءات غير المسبوقة المواطنين الروس لكي يروا الواقع من خلال أعمال جيشهم الفظيعة، وليس من خلال مرآة الدعاية المشوهة؛ وأن يفهموا لماذا يصف العالم كله روسيا بأنها معتدية؛ وأن يشعروا بالتعاطف تجاه جارهم، الذي يجري تدميره بوحشية، والمدن التي أصبحت مقابر والأطفال الذين يجبرون على ترك طفولتهم قسرا وراءهم بسبب هذا الجنون. وكلما حدث ذلك بسرعة، كلما انتهت هذه الحرب وأي تهديدات غير مباشرة بسرعة.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بالجلسة ٧٥٤ لمجلس الأمن التي عقدت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦. فقد سجل التاريخ أنه اليوم الذي سحقت فيه الدبابات السوفياتية ثورة شعبية في هنغاريا (المجر) بشراسة – من دون دعوة بالطبع. وسأقتبس من السيد سوبوليف، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في تلك الجلسة، مبررا ذلك التصرف:

”تبنت حكومة ناجي علنا سياسة رجعية وفاشية تهدف إلى التصفية الكاملة للنظام الديمقراطي الشعبي في هنغاريا واستعادة النظام الرأسمالي القديم لملاك الأراضي وإقامة ديكتاتورية فاشية“. (S/PV.754، الفقرة ٥٠)

لقد كان الأمر يتعلق بما يسمى بالفاشيين قبل ٦٥ عاما. ويتعلق بما يسمى بمكافحة النازية الآن – نفس الخطاب، نفس الإجراءات، مع عواقبها الوخيمة.

تشكل أوكرانيا اختبارا حاسما للأمن الأوروبي، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فيجب علينا أن نرفض عالما وفقا لروسيا. ويجب أن نقرر الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد وإنفاذه. لقد بدأ رجل واحد هذه الحرب. ويمكن لرجل واحد إيقافها في أي وقت.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الوزير راو على ملاحظاته الثاقبة. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور حاسم في صون السلم والأمن في أوروبا. وهي أحد الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة في التصدي للتحديات العديدة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ولكن علينا أن ندرك، في هذا المنعطف الحاسم، أن هيكل السلام والأمن يواجه تحديا لم يسبق له مثيل، لا في أوروبا فحسب بل كذلك في جميع أنحاء العالم.

فالنزاع في أوكرانيا، بما يترتب عليه من معاناة إنسانية وتشريد قسري وحالة طوارئ إنسانية ومخاطر منهجية، يشكل تحديا استثنائيا للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مهمتهما المشتركة لضمان السلام والأمن في أوروبا.

يجب أن يكون وقف الأعمال القتالية هدفنا الأكثر إلحاحا. يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا

واتخاذ تدابير لحماية جميع المدنيين. وندعو إلى مواصلة الجهود للاتفاق على آليات إنسانية جيدة التخطيط تكفل المرور الآمن للمدنيين. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نسعى جاهدين من أجل الوصول الفوري والكامل والآمن ومن دون عوائق للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل إيصال المساعدة في الوقت المناسب إلى المحتاجين.

وعلاوة على ذلك، فإن للحرب في أوكرانيا تداعيات بالغة الأثر على النظام الدولي، ولا سيما المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تدعو البرازيل جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي. وسيظل حظر استخدام القوة والحل السلمي للمنازعات ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل وحماية حقوق الإنسان ركائز نظام أمننا الجماعي.

ونشير إلى أنه سيكون للنزاع الحالي أيضا أثر كبير على أسعار السلع الأساسية والطاقة. ويمكن أن تزداد هذه الآثار سوءا بتطبيق الجزاءات الانفرادية. تتحمل البلدان النامية عبئا غير متناسب جراء هذه الصدمات السلبية.

فلا بديل عن المحادثات الدبلوماسية. ويجب معالجة الشواغل الأمنية لجميع الأطراف عن طريق مفاوضات هادفة. ونجدد نداءنا إليها للانخراط في حوار بانفتاح ومرونة وشعور بالإلحاح لإيجاد سبل لتحقيق سلام دائم في أوكرانيا وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور رئيسي تؤديه في دعم الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للأعمال القتالية الحالية. وعلاوة على ذلك، قد تكون خبرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قيمة في رصد وقف إطلاق النار، الذي نأمل أن يشمل فض الاشتباك الشامل للقوات والمعدات العسكرية في الميدان.

وإلى جانب النزاع في أوكرانيا، نود أيضا أن نذكر الأزمة المستمرة في جورجيا، فضلا عن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن منطقة ناغورنو كاراباخ.

وفيما يتعلق بالحالة في جورجيا، نشيد بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على دعمها الكامل لمباحثات جنيف الدولية وما يتصل بها من أشكال آليات منع الحوادث ومواجهتها. وعملية الحوار هذه، التي تشترك في رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مثال مهم على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تسوية النزاعات.

ولا يزال النزاع الذي لم يحسم بعد حول ناغورنو كاراباخ يشكل تحديا للسلام والأمن الدوليين في أوروبا. وبعد النزاع المسلح لعام ٢٠٢٠، ما زلنا نشهد تجدد اندلاع الاشتباكات بين الأذربيجانيين والأرمن، بعضها أسفر عن سقوط ضحايا، بما في ذلك بين المدنيين. وفي الأسبوع الماضي، ألحقت الحوادث أضرارا بخط الأنابيب الرئيسي الذي ينقل الغاز إلى ناغورنو كاراباخ. وتقوض هذه الحوادث الثقة اللازمة بين أرمينيا وأذربيجان لتجديد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام دائم. ونؤيد الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإعطاء زخم لهذه العملية.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب معالجة قضايا مهمة، مثل الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني. وفي ذلك الصدد، نلاحظ انفتاح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إشراك منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات وبناء السلام، فضلا عن إشراك المرأة في جميع مراحل عمليات السلام.

ويواجه صون السلام والأمن في أوروبا تحديا لم يسبق له مثيل. وهناك حاجة الآن إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر من أي وقت مضى.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم. كما أشكر وزير الخارجية راو على الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن. ويأتي عمله مع المجلس في منعطف حاسم، كما قال عدد كبير من زملائي، وهو منعطف حاسم للأمن الأوروبي والدولي في أعقاب العدوان الروسي

على أوكرانيا. وقد أظهر قيادة استثنائية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال هذه الأزمة، وتشكره الولايات المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة مؤيدا قويا لمحاولته تجنب هذه الأزمة من خلال إطلاق حوار أمني أوروبي نشط ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونحن نؤيد جهوده الرامية إلى زيادة قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمة الإنسانية من خلال مجموعة أدوات المنظمة. ونتطلع إلى العمل معه بشأن تلك المسائل المهمة بصفته الرئيس الحالي.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن غضبنا إزاء وفاة الصحفي برنت رينو، الذي كان يغطي حالة اللاجئين. وقد قتل أمس على يد القوات الروسية بينما كان يغادر نقطة تفتيش في إربين. ووفقا لزملائه، كان السيد رينو في المنطقة لأنه فهم الدور الحاسم الذي أدته وسائل الإعلام المستقلة في توفير تغطية موضوعية للحرب التي اختارت روسيا شنها ضد أوكرانيا. وتظهر وفاته أن روسيا ستذهب إلى أي حد لإسكات الروايات التي تتحدى دعايتها، وتؤكد أهمية الحفاظ على سلامة الصحفيين أثناء قيامهم بعملهم المهم.

وفي اجتماع العام الماضي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (S/2021/256)، أشارت الولايات المتحدة إلى أننا قد مررنا للتو بالذكرى السنوية السابعة لغزو روسيا واحتلالها للقرم وشن عدوانها في شرق أوكرانيا. ولاحظنا أنه في تلك السنوات السبع، أسفر النزاع الذي أججته روسيا في شرق أوكرانيا عن مقتل أكثر من ٠٠٠ ١٣ شخص وجرح عشرات الآلاف غيرهم. كما حذرنا من أن العدوان الروسي لا يزال أبعد ما يكون عن الانتهاء.

وقد مر أقل من ثلاثة أسابيع منذ أن شنت روسيا غزوا كبيرا ضد بقية أوكرانيا. وخلال تلك الأسابيع الثلاثة، أطلقت روسيا العنان لعملية تدمير مروعة ضد دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، مما أسفر عن مقتل الآلاف وتشريد أكثر من ٢,٥ مليون شخص. ويجب على روسيا أن توقف فورا جميع الأعمال القتالية وأن تسحب قواتها من أوكرانيا وأن تسلك طريق الدبلوماسية، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية.

ويشكل الغزو الروسي الإضافي لأوكرانيا تحديا لم يسبق له مثيل، فهو تحد للنظام الأمني الأوروبي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وللتعاون بيننا جميعا. ولا يزال التعاون الآن بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضروريا كما كان دائما. ومما يؤسف له أن دولتين مشاركتين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هما الاتحاد الروسي وبيلاروس، ما زالتا تنتهكان المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وبدعم من بيلاروس، أظهرت روسيا ازدراء تاما لسيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية، فضلا عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها.

وقد رأينا روسيا تحاول نشر المعلومات المضللة وصرف انتباه المجلس عن عدوانها. ولكن لا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة الروسية أن يصرف الانتباه عن حقيقة كون الكرملين يشن حربا اختيارية وحشية ومتعمدة وغير مبررة ضد أوكرانيا. وقد شُنت هذه الحرب بدعم وتسهيل من نظام لوكاشينكو. ولا تريد روسيا أن يعلم شعبها الحقيقة المروعة حول الموت والدمار العبثيين اللذين تسببهما في أوكرانيا. ولهذا السبب أجبر الكرملين وسائل الإعلام المستقلة المحلية والأجنبية على تعليق عملياتها في روسيا أو الإغلاق بشكل دائم. وهذا هو السبب في أنها حجبت إمكانية الوصول إلى المواقع الإخبارية المستقلة وشبكات التواصل الاجتماعي.

وتؤكد الولايات المتحدة من جديد التزامها القوي والثابت ببعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي اضطرت إلى تعليق عملها في أوكرانيا مؤقتا. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها روسيا لعرقلة عمليات بعثة الرصد الخاصة، فقد أثبتت التقارير المحايدة التي قدمتها أنها لا تقدر بثمن بالنسبة لفهم المجتمع الدولي للحالة الأمنية في الميدان. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن تعازينا القلبية لفقدان الموظفة مارينا فينينا، التي قتلت في ١ آذار/مارس جراء القصف الروسي في خاركيف، بينما كانت تحاول الحصول على الإمدادات لأسرتها.

وتفخر الولايات المتحدة بالانضمام إلى ٤٤ بلدا آخر في إطلاق آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإنشاء بعثة خبراء

من أجل توثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المحتملة التي ترتكبها القوات الروسية في الأراضي الأوكرانية. وستقوم البعثة بتجميع الحقائق بدقة وإعداد تقرير مكتوب يمكن تقديمه إلى آليات المساءلة ذات الصلة. كما نرحب بإطلاق مجلس حقوق الإنسان الفوري للجنة تحقيق لمتابعة أهداف مماثلة. ولجنة التحقيق وبعثة الخبراء التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يكملان بعضهما في إبراز الحقيقة.

وبموجب وثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التزمت جميع الدول المشاركة، كجزء من جهودنا الجماعية للحد من خطر سوء التقدير وخفض التوترات وبناء الثقة، بالرد بحسن نية على الشواغل التي تثيرها الدول الأخرى بشأن الأنشطة العسكرية غير العادية. ورفض روسيا الصارخ وغير المبرر لطلب أوكرانيا المشروع اللجوء إلى آلية الحد من المخاطر الواردة في وثيقة فيينا فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية غير العادية يوضح مرة أخرى تجاهل روسيا لالتزاماتها الدولية. ورفض بيلاروس الرد بشكل جوهري على طلب دول بحر البلطيق اللجوء إلى آلية الحد من المخاطر الواردة في وثيقة فيينا يدل على تجاهل نظام لوكاشينكو لالتزاماته الدولية أيضا.

وبالإضافة إلى العدوان الروسي على أوكرانيا، كما ذكر آخرون، يجب ألا ننسى أيضا الأولويات المهمة الأخرى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب ألا ننسى أن روسيا لا تزال تحتل أجزاء من جورجيا. أنها تحتفظ أيضا بقوات لها في مولدوفا دون موافقة الحكومة المضيفة. ونرحب باستمرار التزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالسعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في جورجيا، بما في ذلك عن طريق المشاركة في رئاسة مباحثات جنيف الدولية.

ونأسف لأن روسيا لم تف بالتزاماتها وتعهداتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك ما يتعلق بسحب القوات إلى مواقع ما قبل النزاع. تحث الولايات المتحدة جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على كفالة تمكين سكان مناطق النزاع من زيارة أقاربهم والانخراط في الأنشطة الاقتصادية السلمية والتنقل بحرية دون خوف من الاحتجاز أو العقاب التعسفي، والحصول على الوثائق التي تسمح لهم بالعودة إلى ديارهم.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر لمنطقة جنوب القوقاز. وبوصفنا رئيسا مشاركا لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نشارك الآخرين في حث أرمينيا وأذربيجان على مواصلة وتكثيف حوارهما الدبلوماسي بغية إيجاد حلول شاملة لجميع المسائل المعلقة المتصلة بنزاع ناغورني – كاراباخ أو الناجمة عنه.

وفي الختام، تقدر الولايات المتحدة الشراكة الطويلة الأمد بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولم تؤد البيانات التي أدلت بها الأمم المتحدة في اجتماعات المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومشاركة الأمم المتحدة في المناسبات السنوية للمنظمة، فضلا عن التنسيق الوثيق بين العمليات الميدانية للمنظمة ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، إلا إلى تعزيز شراكتها. وفي مواجهة العدوان الروسي، يجب على الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تواصلا العمل معا للنهوض بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، مما سيسهم في السلم والاستقرار الدوليين.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون على المعلومات التي قدمها وزير خارجية بولندا، السيد زبيغنييف راو، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونقدر أيضا المعلومات التي قدمتها لنا وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو.

وتتشاطر المكسيك الأولوية التي توليها الرئاسة البولندية الحالية للحفاظ على نهج محوره الإنسان إزاء الأمن. وفي أي نزاع مسلح – والنزاع الحالي في أوكرانيا ليس استثناء – عادة ما يكون السكان المدنيون هم الأكثر تضررا. ولذلك، فإننا نؤيد الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية لدعم أضعف الفئات السكانية. وكما سمعنا من فورنا، فإن الحالة في أوكرانيا ملحة للغاية. ومما يبعث على قلقنا أنه بعد مرور أكثر من أسبوعين على بدء النزاع، لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار إعلان بشأن هذا الخرق للسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإن الإعراب عن قلقنا إزاء هذا الصمت لا يكفي لمعالجته. ولذلك من الضروري اللجوء إلى الجمعية العامة بالاحتجاج بقرار "متحدون من أجل السلام" (قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥)) لكي تضطلع الجمعية العامة بالدور الذي لا يستطيع المجلس الاضطلاع به. ومع ذلك، فإننا نكرر دعوتنا، إلى جانب العديد من الآخرين، إلى إنهاء الأعمال القتالية والعودة إلى الحوار السياسي والقنوات الدبلوماسية في أقرب وقت ممكن.

وإلى أن تتم هذه العودة، يقع على عاتقنا التزام أخلاقي وأدبي بحماية السكان المدنيين قدر الإمكان وكفالة حصولهم على المعونة الإنسانية التي هم في أمس الحاجة إليها. وكان ذلك هو هدفنا الوحيد، مع فرنسا، من عرض مشروع قرار ذي طابع إنساني بحت. وسنصر على ذلك ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية.

وقد اضطلعت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا بدور رئيسي في إعداد تقارير محايدة عن الحالة على أرض الواقع وإنشاء منبر لتبادل المعلومات. ومما يؤسف له أن الغزو الروسي قد أضر بقدرة بعثة الرصد الخاصة على العمل. فقد علقت بعض أنشطتها وتقاريرها، في وقت حيث تقوم الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى معلومات دقيقة وموضوعية.

ونسلم أيضا بأنه بالنظر إلى التدهور الخطير في الحالة الإنسانية، طلب المجلس الخاص الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى بعثة الرصد الخاصة أن تعدل أنشطتها مؤقتا من أجل دعم أعمال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ولا بد أن تتاح لبعثة الرصد الخاصة إمكانية الوصول الكامل والآمن ميدانيا حتى تتمكن من الوفاء بولايتها والعمل الحساس الموكل إليها.

ونأمل أن تستأنف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا مهامها في المستقبل غير البعيد في إطار فريق الاتصال الثلاثي. لأنه من خلال الحوار السياسي يمكن إيجاد نهج بديلة، مما يجعل من الممكن التغلب على الأزمة.

ومنذ تأسيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أدت دورا رئيسيا في بناء الثقة، والعمل على منع نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات من خلال الدبلوماسية. إن عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كان ولا يزال حاسما في الحالات المدرجة في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين، مثل حالات البوسنة والهرسك، ومنطقة كوسوفو، ونزاع ناغورني – كاراباخ. ولذلك، فإننا نقدر تقديرا عاليا عمل الوساطة الذي تقوم به ومساعيها الحميدة من خلال نشر بعثات السلام التابعة لها، والإجراءات المتخذة على أرض الواقع، والعمل الذي يضطلع به ممثلوها الخاصون. وبناء على ذلك، نؤكد أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مدعوة إلى الاضطلاع بدور حاسم في تنفيذ القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١).

وفي الختام، أحث مجلس الأمن على تعزيز تعاونه مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أساس دبلوماسية أكثر وقائية وفعالية تدمج أعمال الوساطة وتسهم في التسوية السلمية للنزاعات.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد بولندا زبيغنييف راو، وزير خارجية بولندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته. وأهنئه على توليه المنصب وأتمنى له كل النجاح وهو ينهض بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشكر أيضا وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

وتأتي هذه الإحاطة في الوقت الذي تهتز فيه أركان النظام الأمني في أوروبا بسبب النزاع المسلح المدمر المستمر، الذي يذكرنا بالحروب الأوروبية القديمة. إن النزاع المسلح في أوكرانيا مكلف للغاية بالفعل من جميع جوانبه، بدءا من الخسائر في الأرواح إلى ملايين اللاجئين والمشردين داخليا، وتدمير الهياكل الأساسية، وزعزعة استقرار الاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

وإذا لم يتم وقفه على وجه السرعة، فإن عواقبه ستكون كارثية، ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا وأوروبا ككل، ولكن أيضا بالنسبة للعالم بأسره، وخاصة الاقتصادات الصغيرة والهشة في بلدان الجنوب. وإزاء هذا النزاع وغيره من النزاعات التي طال أمدها وما يتصل بها من

ديناميات، أصبح من المحتم في رأينا إعادة تصميم هيكل أمني لأوروبا يرتكز بشكل أكثر رسوخا على مبادئ أساسية مثل احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والمساواة في السيادة بين الدول، واحترام الاتفاقات، والتسوية السلمية للنزاعات.

ونتفق مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أن المنظمة توفر للمنطقة محفلا جيدا لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ونحن على ثقة من أنها قادرة على أداء دور أساسي في إطار حوار شامل للجميع بشأن نظام أمني جديد في أوروبا.

ونشيد بالجهود التي تبذلها المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية ونثني على التزامها بالعمل المتعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، تشيد كينيا بالتعاون الوثيق للمنظمة مع الأمم المتحدة وتحثها على تعزيز ذلك التعاون تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أعقب بإيجاز على بعض المسائل الراهنة المثيرة للقلق في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

فيما يتعلق بالوضع المقلق جدا في أوكرانيا، تشيد كينيا بما تبذله المنظمة من جهود لتنفيذ ولايتها المتعلقة برصد تنفيذ اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥، التي أيدها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وما زلنا ندعو إلى وقف فوري للنزاع لأسباب إنسانية ولإتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية بحثا عن حل سياسي مستدام.

وفيما يتعلق بكوسوفو، ترى كينيا أنه يقع على عاتق جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبار أن إحدى أكبر عملياتها الميدانية تنفذ في كوسوفو، مسؤولية تهيئة بيئة مستدامة تفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو على المدى الطويل.

وفيما يخص البوسنة والهرسك، تواصل كينيا حث السلطات على التعاون ليس لضمان الامتثال الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك فحسب، بل أيضا لإحراز تقدم بشأن الأهداف الخمسة والشرطين.

وفيما يتعلق بالنزاع في ناغورنو كاراباخ، نواصل تأييد الجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سعيا إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة للنزاع.

في الختام، تؤكد كينيا مجددا على أن الحوار الحقيقي ينبغي أن يكون الخيار الرئيسي لحل النزاعات. ونشجع المنظمة على مواصلة العمل مع مجلس الأمن والهيئات الإقليمية الأخرى والشركاء الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى سعيا إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد زبيغنييف راو، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على المعلومات التي زودنا بها في هذا الصباح. وأود أن أشكر أيضا وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أحطنا علما بتأويل الرئيس الحالي للمنظمة للوضع الراهن وتوقعاته فيما يخص المسائل والتحديات التي يجب أن تتعامل معها المنظمة لكي تؤدي دورها. وفي إطار روح وثيقة هلسنكي الختامية، يشكل التعاون جزءا من صميم تكوين المنظمة – التي تضم ٥٧ دولة عضوا ولديها شركاء في أوروبا وآسيا وأمريكا وأفريقيا – بوصفه الوسيلة المثالية لتحقيق السلام والأمن ولإتاحة المجال لأعضائها للعيش بأمان في أجواء تخلو من النزاعات المسلحة.

والتعاون يعني بطبيعة الحال العمل معا والتشاور فيما بيننا باستمرار في أوقات السلام وأوقات الحرب على حد سواء، وحل الخلافات والحد من التوتر والسعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وطوال ما يقرب من ٥٠ عاما من عمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعين عليها أن تواجه العديد من الأزمات، التي وإن كانت لم تهز أسسها، فقد دفعتها إلى طرح تساؤلات بشأن مبادئها التوجيهية. وأحد الأسئلة الملحة هو كيفية تنفيذ المبادئ المتفق عليها في هلسنكي

في ظل السياق الأمني الحالي. وللرد على هذا السؤال الجوهري، يجب على المنظمة أن تضطلع بدورها كجسر بين دولها الأعضاء، على أساس من الثقة القوية بين أعضائها، حتى يتمكنوا من التفاعل بحسن نية بهدف الاستفادة من المنافع المتبادلة.

ومع ذلك، فإن قدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على منع نشوب النزاعات موضع شك، حيث نشهد بقلق متزايد النزعة القومية في أوروبا والتوترات المصاحبة للنزعات الانفصالية في جنوب شرق أوروبا وأزمات متعددة في وسط آسيا وتهديدات أمنية عديدة بسبب زيادة الإرهاب. وتهدد البؤر الساخنة الكثيرة التي تكونت نتيجة تفكك التكتلات السابقة بحالة من الاختلال في مناطق عديدة في العالم، ولا سيما أوروبا القارية. وتلك مسألة تثير قلقا بالغا وينبغي ألا تعنى المنظمة وحدها بعلاجها، إنما أيضا المجتمع الدولي بأسره، وبشكل حاسم.

إن الأحداث الأخيرة، التي تتصدر المشهد فيها الحرب في أوكرانيا والوضع في ناغورنو – كاراباخ، تشكك في قدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الاضطلاع بدورها كجسر بين القسمين الشرقي والغربي من اختصاصها الإقليمي، وبالتالي تشكك في قدرتها على بدء تفعيل آلياتها المعنية بمنع النزاعات لمنع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها في منطقة نفوذها.

وفيما يتعلق بولاية المنظمة في سياق الحرب في أوكرانيا، فإن دورها في حل الأزمة أصبح موضع شك، في ضوء التداعي الواضح لاتفاقات مينسك. فكيف يمكن التغلب على المأزق الحالي؟ وما هي الأدوات الموثوق بها التي يمكن تفعيلها في هذه اللحظة لكي يكون للدبلوماسية اليد العليا في معالجة الوضع في أوكرانيا؟ وبغية الإجابة عن تلك الأسئلة بعقلانية، يجب أن نعترف بالطابع الملح للحالة وأن نتصرف بما يتماشى مع الاحتياجات الناشئة عنها على الصعيدين الإنساني والأمني.

ليس لدى بلدي أي خبرة في الحروب ولم يشارك قط في نزاع مسلح. وربما لهذا السبب، آثرنا دوما الحوار بدلا من الانقسام وفضلنا الحلول السياسية والدبلوماسية على استخدام القوة. وهذا المثل الأعلى هو الذي يلهم حماسنا للجلوس إلى طاولة المجلس للمساعدة في البحث عن حلول للأزمات التي ابتلي بها العالم. ويجب أن نجد حلا للأزمة في أوكرانيا لأن عواقبها لها تأثير سلبي على العالم بأسره وعلى قيم الأمم المتحدة.

ونكرر هنا رسميا نداءنا إلى كل عضو في مجلس الأمن وخارجه – إلى كل عضو في المجتمع الدولي – للاصطفاف مجددا وتجديد الالتزام سعيا إلى الوفاء بالتزامنا المشترك من أجل كفالة السلام والأمن الدوليين لشعوب العالم. وهذا ما تعهدنا به عندما وقعنا على ميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، نشجع التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ونعرب عن دعمنا لرئيسها الحالي في جهوده الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في أوكرانيا. ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود الرائعة التي تبذلها البلدان، ولا سيما بولندا، التي رحبت بالفارين من الحرب في أوكرانيا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب في هذه الجلسة بالسيد راو، وزير خارجية بولندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أصغيت باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدمهما السيد راو ووكيلة الأمين العام ديكارلو.

ما فتئت الصين تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تعزيز شراكتها مع المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية المواجهة الفعالة للتحديات أمام تحقيق السلام والأمن الدوليين.

تغطي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساحة كبيرة ولديها العديد من آليات التنسيق. وعلى مدى سنوات، أنجزت الكثير من العمل في سبيل تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء ومنع نشوب النزاعات وحلها ومواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية. ونرحب

بالدور الذي تؤديه المنظمة في استكمال النظام الدولي الذي تكمن الأمم المتحدة في صميمه، ويسرنا اضطلاعها بذلك.

يشهد الوضع الدولي حاليا تحديات بالغة وتسوده حالة من انعدام الاستقرار وعدم اليقين. وقد دفعنا اندلاع الأزمة في أوكرانيا إلى إمعان التفكير في سبل صون السلام والاستقرار ضمن الهيكل الدولي وزيادة التركيز على اتباع مسار حقيقي نحو تحقيق الأمن العالمي والتنمية المشتركة. وعلينا أن نبحث عن آراء مستنيرة جديدة وحلول جديدة استنادا إلى تاريخ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتحديات الجسيمة الحالية التي تواجهها.

أولا، يجب أن نلتزم بالاتجاه العام للحوار والتعاون. فحتى في أشد الأوقات خلال الحرب الباردة، كان الحوار والتعاون ممكنين وضروريين. وكلما زادت الصراعات والخلافات والمخاطر المحتملة، زادت أهمية وضرورة تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة. والعالم الآن يعيش عصرا جديدا. وينبغي زيادة توسيع نطاق مسار الحوار والتعاون، بدلا من تضييقه. وينبغي ألا تصبح الخلافات فيما بين المصالح الوطنية والنظم الاجتماعية وأيديولوجيات الدول عقبة أمام الحوار، بل ينتبغي ألا تصير سببا للمواجهة.

ثانيا، إن العالم غير قابل للتجزئة. والأمن غير قابل للتجزئة. وفي عام ١٩٧٥، وضعت وثيقة هلسنكي الختامية، وهي مبدأ مهم من مبادئ الأمن غير القابل للتجزئة. ويكتسب هذا المبدأ أهمية بالغة في ظل الظروف الراهنة. ولذلك، لا ينبغي التمسك به فحسب؛ ولكن ينبغي تنفيذه أيضا. ويتمثل حل الأزمة في أوكرانيا في أخذ الشواغل الأمنية المعقولة لجميع الدول على محمل الجد واحترامها وتشكيل هيكل أمني أوروبي متوازن وفعال ومستدام.

ثالثا، لقد انتهت الحرب الباردة منذ وقت طويل. وينبغي رفض عقلية الحرب الباردة، القائمة على المواجهة بين التكتلات، رفضا تاما. إن التمسك بعقلية الهيمنة وإثارة المواجهة بين الكتل لن يؤدي إلا إلى كارثة وتفاقم الاضطرابات والانقسامات. وهذا هو الحال في أوروبا. وهذا هو الحال أيضا في مناطق أخرى. إن العالم لا يحتاج إلى حرب باردة أخرى. ويمكن للعالم أن يعيش في ظل نمو وتقدم مشتركين. وتحت راية تعددية الأطراف، يجب على جميع البلدان تعزيز الوحدة والتعاون والعمل معا من أجل إيجاد مجتمع بشري يجمعه مستقبل مشترك.

وموقف الصين من الحالة في أوكرانيا ثابت وواضح. ومؤخرا، عقد الرئيس شي جينبينغ اجتماعا عبر التداول بالفيديو مع قائدي فرنسا وألمانيا، حيث شدد على ضرورة احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، والتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وشدد على أنه ينبغي أخذ الشواغل الأمنية المعقولة لجميع الدول على محمل الجد ودعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للأزمات. وتمثل هذه النقاط الأربع أشد التفاصيل موثوقية بشأن موقف الصين من مسألة أوكرانيا. واستنادا إلى هذا الموقف، ستعمل الصين على تعزيز الاتصال والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، وستقوم بدور بناء في تعزيز السلام من خلال المفاوضات.

وتشعر الصين بقلق عميق إزاء التطورات في أوكرانيا، وتشجب تلك التطورات. والوقف الفوري للأعمال القتالية طموح مشترك للمجتمع الدولي. والحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد الواقعي والممكن لتحقيق ذلك. وقد أجرت روسيا وأوكرانيا مؤخرا جولات متعددة من المفاوضات المباشرة وأظهرتا الرغبة والاستعداد لمواصلة تلك المفاوضات. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد في الحفاظ على الزخم الإيجابي، وأن يشجع ويدعم بنشاط المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا، وأن يهيئ الظروف والبيئة اللازمة تحقيقاً لهذه الغاية.

وتتشابك الأزمة في أوكرانيا مع الأمن والاستقرار الأوروبيين. ونشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الاستفادة الكاملة من مزاياها وإنشاء المنتدى اللازم لتشجيع التفاوض والاتصال بين الأطراف المعنية. وندعو إلى أقصى درجات ضبط النفس. وندعو إلى كفالة سلامة وأمن المدنيين واحتياجاتهم الأساسية بشكل فعال. وندعو إلى إيجاد ممر إنساني آمن وبدون عوائق للحيلولة دون تدهور الحالة الإنسانية.

ولا تزال مبادرة الصين المؤلفة من ست نقاط بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا تتلقى الدعم من بلدان أخرى. وقدمنا أيضا المساعدة الإنسانية العينية إلى أوكرانيا. ونؤيد الأمم المتحدة وهي تؤدي دورها التنسيقي الكامل في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أوكرانيا. ونحن على استعداد للتشاور مع الأطراف الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن استجابة المجلس للأزمة الإنسانية في أوكرانيا.

ويجب أن نلاحظ أيضا أن المشاكل المعقدة لا تنشأ بين ليلة وضحاها. فالحالة الراهنة في أوكرانيا هي نتيجة لمزيج من العوامل التاريخية والحالية المعقدة. ولكي تُحل المسألة المعقدة، فإن التفكير الهادئ والعقلاني أمر ضروري. والتعويل على الجزاءات وحدها لن يسهم في حل المسألة فحسب، بل سيخلق مشاكل جديدة. وقد أضرت الضغوط المتزايدة للجزاءات بالفعل، وستظل تضر بالتمويل العالمي والطاقة والغذاء والنقل وسلسلة التوريد وغيرها من المجالات، مما يدمر الاقتصاد العالمي الهش أصلا بسبب الجائحة. وسيكون لذلك بدوره أثر خطير وسلبي على سبل عيش الناس، في البلدان النامية على وجه الخصوص.

وندعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى بذل جهود دبلوماسية أكبر لتهدئة التوترات وإعادة المسألة الأوكرانية إلى المسار السياسي في اقرب وقت ممكن.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها صباح اليوم. وأود أن أرحب بالوزير راو ترحيبا حارا جدا في المجلس، وأن أعرب عن جزيل الشكر على إحاطته المفيدة التي قدمها في وقت سابق.

في البداية، أود بالتأكيد أن أعرب عن إعجاب أيرلندا بحكومة بولندا وشعبها وتقديرها لهما على كرمهما وتضامنهما مع الفارين من الحرب في أوكرانيا. ونحن، في أيرلندا، ملتزمون التزاما كاملا أيضا بدعم الاستجابة الإنسانية.

لقد أرست وثيقة هلسنكي الختامية، الموقعة في عام ١٩٧٥، الأساس لما يعرف الآن بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منتدى شاملا للجميع يمكن أن يلتقي فيه الشرق والغرب. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمفهومها الفريد للأمن الشامل، قد خدمت القارة الأوروبية بشكل جيد لما يقرب من ٥٠ عاما. وتعتبر أيرلندا، بوصفها عضوا مؤسسا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة أداة حيوية للاستقرار والأمن الأوروبيين. ونقدر تقديرا كبيرا عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن منع نشوب النزاعات وحلها، وأنشطتها في مجال حقوق الإنسان ودورها في المنطقة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما نشهد الآن حادثة مأساوية أخرى في تاريخ أوروبا الطويل والعنيف في كثير من الأحيان، يكتسب عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية متجددة. إن الهجوم الشديد وغير المبرر وبدون استفزاز الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا يلقي بظلال قاتمة في جميع أنحاء قارتنا، حيث يعاني المدنيون الأبرياء في أوكرانيا معاناة لا تطاق ونشاهد كارثة إنسانية تتكشف. وتدين أيرلندا مرة أخرى بشدة غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، وهي بلد مستقل ذو سيادة، وتدعوه إلى الوفاء بالتزاماته الدولية.

ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف الأعمال القتالية فورا، وأن يسحب قواته دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا، وأن يمتنع عن استخدام المزيد من التهديدات أو استخدام القوة من أي نوع ضد أوكرانيا أو أي دولة أخرى مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحثه على الابتعاد عن الحرب واختيار طريق الحوار والدبلوماسية، وليس الرصاص والقنابل.

وترحب أيرلندا بأولويات عام ٢٠٢٢ التي حددها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أؤكد للوزير راو دعم أيرلندا الكامل له في دوره المهم. وكما قالت وكيلة الأمين العام ديكارلو في وقت سابق، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة متميزة، تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. إنها تجسد رؤية للهيكل الأمني في أوروبا – رؤية لإنشاء علاقة مختلفة لحل المشاكل بين الدول. وتكمن قوتها في قيمتها كمنتدى أساسي للمشاركة الحرة والمفتوحة. ولهذا

السبب نرحب، على وجه الخصوص، بتجديد الحوار الأمني الأوروبي، الذي أطلقه الرئيس الحالي ويهدف إلى استخدام الإمكانات الكاملة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمنبر للحوار.

وقد أحدثت بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ فرقا كبيرا في حياة الأشخاص الذين يعيشون على طول خط التماس في شرق أوكرانيا،بعيدا عن دائرة الضوء. وتفاوضت البعثة على وقف إطلاق النار محليا، مما مكن إجراء أعمال إصلاح للهياكل الأساسية المدنية الحيوية وأتاح للملايين في شرق أوكرانيا إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. فقد مثلت البعثة صوتا محايدا لا غنى عنه وأعين وآذان الدول المشاركة في الميدان.

وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لوفاة مارينا فينينا، الموظفة المحلية في البعثة التي قُتلت جراء القصف. ونشيد بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإجلائها للموظفين ونشير إلى أن الإجلاء تدبير مؤقت والبعثة تعمل بشكل مختلف في الوقت الحالي وهي مستعدة لاستئناف أعمال الرصد التي تضطلع بها. ونشدد على أهمية وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان في المستقبل.

وبينما تتركز أنظار العالم، عن حق، على أوكرانيا، فإننا ندرك أن المؤسسات والمكاتب الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواصل العمل في جميع أنحاء المنطقة. ولا شك أنه من الأهمية بمكان أن تفعل ذلك.

وتواصل أيرلندا دعم الجهود المتجددة الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة عن طريق التفاوض للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان، ولا سيما بشأن وضع ناغورنو – كاراباخ الذي طال أمده.

ونرى أن مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الصيغة المناسبة لتحقيق ذلك الهدف؛ ومن الضروري أن يشارك الجانبان مشاركة مجدية في ذلك الجهد. وتقف أيرلندا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، على أهبة الاستعداد للإسهام في تكثيف المفاوضات بتلك الصيغة.

وتؤيد أيرلندا بقوة عزم الرئاسة البولندية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إبقاء منع نشوب النزاعات وتسويتها على رأس جدول أعمال المنظمة، بما في ذلك النزاع في جورجيا ومولدوفا. وسيكتسي عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهمية حاسمة فيما يتعلق بأوكرانيا أيضا، وخاصة بالنسبة للنساء اللاتي أجبرن على الفرار منها.

ونرحب أيضا بتركيز بولندا على الاستجابة للتهديدات الجديدة والناشئة للسلام والأمن الإقليميين، مثل التطرف العنيف والهجمات في الفضاء الإلكتروني فضلا عن التحديات التي قد نواجهها في بيئة ما بعد مرض فيروس كورونا، من خلال تعددية الأطراف الفعالة.

وتشير أيرلندا إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع بدور فريد في مساءلة جميع الدول المشاركة عن تقيدها بمبادئ المنظمة وتنفيذها لالتزاماتها. ويكتسي إشراك المجتمع المدني أهمية أساسية في ذلك الصدد. ونؤيد تأييدا تاما عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للدور القيم الذي تضطلع به المؤسسات المستقلة التابعة للمنظمة، ولا سيما مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي نؤيد بدون تحفظ عمله في مجال رصد الانتخابات.

وختاما، إن النهج الشامل الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إزاء الأمن وثيق الصلة ومهم كما كان دائما. فاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقدم الاقتصادي والبيئي، كلها عناصر أساسية للحفاظ على السلام والازدهار. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكفالة إقامة شراكات قوية ومتكاملة بين الأمم المتحدة والمنظمة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أرحب بمعالي البروفيسور زبيغنيو راو، وزير خارجية بولندا. وأشكره أيضا على إحاطته عن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأولوياتها بصفته الرئيس الحالي للمنظمة. وأتوجه بالشكر أيضا ولكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

إن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تعاونها مع الأمم المتحدة، منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونؤيد التعاون النشط بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس إطار التعاون والتنسيق الموقع في عام ١٩٩٣.

وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور حاسم في التصدي للتحديات التي تواجه البيئة الأمنية عن طريق تعزيز الحوار بين الأطراف وردع التأثيرات الخارجية. ونرى أن الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تتوصل لها الأطراف المعنية عن طريق التفاوض توفر أساسا جيدا لإيجاد حل دائم وسلمي للمنازعات.

وتمتاز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بسمات تجعلها المحفل المفضل في العديد من الحالات. وأهم تلك السمات أنها محفل أوروبي – أطلسي جامع للتشاور والعمل المشترك. وتهدف آلية الحوار المنظم التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ترتكز على المبادئ التوجيهية للشفافية والملكية الجماعية وشمول الجميع واحترام اختلاف وجهات النظر، إلى إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف في خضم تجدد التنافس الجيوسياسي في منطقة عمل المنظمة.

وتأتي التحديات التي تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مصادر مختلفة. وهي لا تشمل التحديات المتصلة بالسيادة فحسب، بل أيضا التهديدات التي يتعرض لها السلام جراء التوترات العرقية والنزعات الانفصالية العنيفة داخل الدول. وتتصدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية في العالم، لبعض أخطر التهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثل انتشار الأسلحة والإرهاب وأمن الفضاء الإلكتروني والهجرة والأضرار البيئية والاتجار بالمخدرات.

وإذ ننوه بالجهود العالمية الجارية لمكافحة الإرهاب وإسهامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا أهمية هذه المسألة. وقد كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أوائل المنظمات الإقليمية التي أدانت بشدة الهجوم الإرهابي على البرلمان الهندي في عام ٢٠٠١. ويتعين على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تأخذ في الحسبان هذه الهجمات الإرهابية العابرة للحدود وغيرها من التهديدات الجديدة والناشئة. وفي ذلك السياق، تستحق خطة العمل ذات النقاط الثماني بشأن مكافحة الإرهاب التي اقترحها وزير خارجية الهند في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ أثناء مخاطبته المجلس، أن تلقى اهتماما جادا من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع بدور هام في تيسير تنفيذ مجموعة التدابير المتخذة على جانبي خط التماس في شرق أوكرانيا. بيد أن التطورات الأخيرة في أوكرانيا وما ترتب عنها من تدهور في الحالة الأمنية أسفرت عن توقف عمل بعثة الرصد الخاصة.

وقد دأبت الهند على الدعوة إلى الإنهاء الفوري لجميع الأعمال العدائية في أوكرانيا. وقد دعا رئيس وزرائنا مرارا وتكرارا إلى وقف عاجل لإطلاق النار، مشيرا إلى أن السبيل الوحيد المتبقي هو مسار الحوار والدبلوماسية.

ولا تزال الخسائر البشرية في ازدياد والحالة الإنسانية في تردي. واتخذت الهند خطوات مكثفة وفورية لإجلاء رعاياها. وحتى الآن، عاد ما يقرب من ٢٢ ٥٠٠ هندي إلى ديارهم بأمان. ونحن ممتنون لجميع شركائنا على دعمهم لما نبذله من جهود للإجلاء.

وندعو إلى إجراء اتصالات وعقد مفاوضات مباشرة بغية وقف الأعمال العدائية. وما فتئت الهند على اتصال بكل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وستظل تعمل معهما في ذلك الصدد. ونواصل التأكيد على ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ونؤيد أيضا الجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وترى الهند أنه لا يمكن التوصل لأي حل دائم للنزاع إلا سلميا، من خلال المفاوضات الدبلوماسية، وندعو الطرفين إلى تنفيذ الاتفاق المبرم. ونلاحظ بقلق أن الخطوات التي التزم بها لم تتحقق بعد.

وفي الختام، ننوه بالإسهام الكبير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز نظام دولي قائم على القواعد ودعم تعددية الأطراف. ونضم صوتنا إلى جميع أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن تمنياتنا الطيبة لرئاسة بولندا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتقدم بخالص الشكر إلى وزير خارجية بولندا على ما أبداه البلد من كرم وقدمه من مساعدة لمواطنينا أثناء عودتهم الآمنة من مناطق النزاع في أوكرانيا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم نفاجأ بالبيان الذي أدلى به الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد كنا نعرف ما الذي سيتحدث عنه حتى قبل أن يأخذ الكلمة. ما فاجانا هو أن إحاطة وتقييمات وكيلو الأمين العام دي كارلو تجاوزت حدود الحياد المطلوب من موظفة مدنية دولية. وهذه ليست المرة الأولى التي يقع فيها هذا الأمر. فقد وقع ذلك هذا يوم الجمعة أيضا في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.8991). فآراؤها وما تقدمه من معلومات مزيفة عن القصف الانتقائي للمرافق المدنية واستخدام القوات المسلحة الروسية للقنابل العنقودية، مع الإشارة إلى مصادر موثوقة للمعلومات، تثير شكوكا بشأن من تجلس حول هذه الطاولة: مسؤولة كبيرة في الأمانة العامة للأمم المتحدة أم ممثلة لإحدى الدول الأعضاء؟

وخلال الأيام الأخيرة، استرعت الأمم المتحدة الانتباه مرارا وتكرارا إلى موضوع الوساطة في النزاع. فما نوع الوساطة التي يمكن أن نتكلم عنها عندما يكون واضحا أن وكيلة الأمين العام تحيزت إلى جانب في هذا النزاع؟ فلم تتمكن وكيلة الأمين العام من العثور على أي كلمات للإبلاغ عن الضربة التي شنتها القوات المسلحة الأوكرانية باستخدام صاروخ من طراز "Tochka-U" مليئ بالذخائر العنقودية، والتي أصابت قلب دونيتسك، ما أسفر عن مقتل ٢٠ شخصا وإصابة ٣٥ مدنيا. وعلاوة على ذلك، فإن ممثلي البلدان الغربية، الذين غضوا الطرف عما يحدث في دونباس لمدة ثماني سنوات – والظروف التي يعيش فيها الناس، أي تحت القصف المستمر – لم يتمكنوا من ذكر ذلك أيضا.

ومما يؤسف له أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طرف في ذلك أيضا. فقد أخفت الحقيقة للتو بشأن تصرفات القوات المسلحة الأوكرانية والقوميين في دونباس.

وأود أن أسأل زملائي الأمريكيين: ٠٠٠ ١٣ شخصا لقوا حتفهم – فقد ذكر هذا الرقم – في دونباس، وفي روسيا أيضا. أولا يعرف من هم معظم هؤلاء الناس التعساء؟ لقد كان معظم الأشخاص الذين لقوا حتفهم في جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية.

وذكرت زميلتي الأمريكية وفاة الصحفي برنت رينو في إربين، وزُعم أن ذلك تم أيدي القوات الروسية. إننا نأسف لوفاة أي شخص يموت في نزاع، لكنني أود فقط أن أثير نقطتين توضيحيتين. أولا، هو لم يكن صحفيا. ذلك ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز نفسها فورا، وعلى الإنترنت هناك معلومات متداولة تفيد بأن عمله الرئيسي لم يكن هو الصحافة او صناعة الأفلام في الحقيقة. وهذه المعلومات موجودة على صفحات مفتوحة. ثانيا، تسيطر القوات المسلحة الأوكرانية والوحدات الأوكرانية للدفاع الإقليمي، وفقا لزميل رينو ى الذي نجا من الهجوم، فإنها هي التي أطلقت النار على سيارتهما.

نحن لسنا متوهمين. كنا نعلم أن جلسة اليوم لن تكون بأي حال من الأحوال عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد انخفض الطلب على التعاون خلال السنوات الأخيرة انخفاضا حادا بسبب محاولات ناد معين من الدول الاستعاضة عن ميثاق الأمم المتحدة بنظام قائم على القواعد. وقد أصبحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثالا صارخا على ذلك.

وأصبح ملحوظا بشكل خاص في الآونة الأخيرة عندما كان عمل المنظمة، التي كانت حتى قبل هذه الفترة تولي اهتماما غير متناسب للبلدان الواقعة إلى الشرق من فيينا، يتلخص بحكم الواقع في موضوع واحد فقط. والمناقشات حول هذا الموضوع، حسب المعلومات المتاحة لدينا، ليست فقط مناقشات غير مهنية إلى حد كبير، بل هي في الواقع هستيرية في لهجتها. والواقع أنه يجري استخدام لهجة غير مقبولة.

وعندما زار السيد راو موسكو في ١٥ شباط/فبراير، أجرينا معه محادثات موضوعية. وقد تكلم في ذلك الوقت عن أهمية اتباع نهج استباقي وإيجابي والبحث عن حلول ونبذ الاتهامات المتبادلة. وقد أيدنا هذا النهج. وأعربنا عن اقتناعنا بأن الرئاسة الحالية ينبغي أن تيسر وضع جدول أعمال موحد وأن تحقق حلولا توفيقية. ولهذا من المهم أن تظل ضمن ولاية الرئاسة الحالية وأن تتمسك بنهج الوضع المحايد، كما يقولون، وأن تتجنب الصياغة غير القائمة على توافق الآراء – وهو ما يسمى، بعبارة أخرى، الالتزام بدور الوسيط النزيه.

ومع ذلك، يمكننا اليوم أن نلاحظ أن الرئاسة البولندية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد فشلت تقريبا في مهمتها على الرغم من أننا في منتصف آذار/مارس فقط. وفي ٥ آذار/مارس، قال السيد راو، عقب المحادثات مع وزير خارجية الولايات المتحدة، بصفة أساسية إن الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستنسق الإجراءات المتخذة ضد إحدى الدول المشاركة في المنظمة. وهذا انتهاك صارخ من جانب بولندا لولاية الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعتمدة في مجلس بورتو الوزاري لعام ٢٠٠٢ ولقرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٤٨٥ بشأن البيانات والإعلام.

والهدف من عمل الرئيس الحالي هو على وجه التحديد حل الخلافات بين الدول المشاركة والتقريب بين المواقف. وليس بحال من الأحوال اتخاذ خطوات متحيزة تزيد من تأجيج المواجهة، وعلى وجه الخصوص، ليس الهدف من عمله توجيه حملة مناهضة لروسيا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واليوم، ذكر السيد راو، إلى جانب عدد من الزملاء، أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اقترحت، حسبما زُعم، على روسيا مناقشة شواغلها بشأن الأمن، ولكنها رفضت. وذلك ليس صحيحا. نحن لم نرفض الحوار الوجيه الذي أطلقه اقترحه الرئيس البولندي الحالي للمنظمة. غير أننا شددنا على أنه لكي يكون الحوار ناجحا، سنحتاج إلى الحصول على ردود من الولايات المتحدة وفرادى أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الكيفية التي ينظرون بها عمليا إلى تنفيذ مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. وقد تلقينا للتو بعض الملاحظات غير الإلزامية – لا من البلدان، بل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الذين لم نتصل بهما. والإدعاء أن حوارا مفيدا قد بدأ هراء.

إنها غلطة زملائنا الغربيين أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تتمكن بعد من تحقيق أهم هدف محوري – وهو وضع فهم واحد لمبدا عدم قابلية الأمن للتجزئة، الأساسي للهيكل الأمني الأوروبي. ويتطلب هذا المبدأ تجنب أي أعمال من شأنها أن تعزز أمن أحد الأطراف على حساب أمن أي بلد آخر. وكل هذا مكرس في العديد من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدءا من عام ١٩٩٤، عندما اعتمدت مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية – العسكرية للأمن التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ثم اعتمد ميثاق الأمن الأوروبي على أعلى مستوى في اسطنبول، في عام ١٩٩٩. وتم تأكيد هذا المبدأ بشكل لا لبس فيه في شكل موسع في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في أستانا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ومع ذلك،جعل المعسكر الغربي حق أي بلد في اختيار التحالف الذي يرغب في الانضمام إليه أولوية قصوى، متجاهلا حقيقة أن هذا لا يمكن أن يتم على حساب أمن الآخرين. وذلك شيء يفضل زملاؤنا نسيانه اليوم.

وقال السيد راو اليوم إن روسيا تطلب ضمانات انفرادية لنفسها. إن ما فجر الأزمة العميقة في الأمن الأوروبي التي حدثت نتيجة للاتجاهات التي ذكرتها هو الحالة في أوكرانيا. وأعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في هذا الصدد أيضا، مسؤولة مسؤولية مباشرة، إذ أنها تغاضت عما وقع طوال كل تلك السنوات لا في دونباس فحسب، بل في أوكرانيا ذاتها. إن الرئاسة البولندية الحالية طرف في ذلك أيضا. فما الذي منع الرئاسية البولدنية الحالية من أن تحاول، بما في ذلك من خلال الممثل الخاص لفريق الاتصال الثلاثي، جعل الجانب الأوكراني ينفذ مجموعة تدابير مينسك تنفيذا كاملا وعلى نحو متسق؟

وكان مخطط العمل هذا واضحا وضوح الشمس، أولا وقبل كل شيء لكفالة الحوار المباشر بين كييف ودونيتسك ولوهانسك، وكذلك لكفالة التقيد غير المتحيز بالحالة من قبل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان مطلوبا من قيادتها أن تنخرط في تعاون بناء مع سلطات دونيتسك ولوهانسك، على النحو المنصوص عليه في ولاية هذه البعثة، التي وافق عليها المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتمشيا مع هذه الولاية، ما كان ينبغي للبعثة أن تتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات حرية وسائل الإعلام في جميع أنحاء الأراضي الأوكرانية. كما إنها لم تلاحظ الحقائق الصارخة التي تشهد على ظهور النزعة القومية العدوانية والنازية الجديدة وحالات التمييز العديدة ضد السكان الناطقين بالروسية. وعلاوة على ذلك، حدثت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أوكرانيا. واعتمدت قوانين تمييزية بشأن لغة الدولة والتعليم والشعوب الأصلية، تستهدف في المقام الأول اللغة الروسية وملايين السكان الناطقين بالروسية.

وبدلا من ذلك، واجهنا سوء سلوك على نحو صارخ من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك رئاستها البولندية، بالاشتراك مع السلطات الأوكرانية. فقد رفضوا رفضا قاطعا حكما رئيسيا من أحكام اتفاقات مينسك، ألا وهو الحوار المباشر مع دونباس، مفضلين التحدث إلى مواطنيهم الذين يعيشون هناك بلغة البنادق والقصف.

ومن خلال تخريب التزاماتها بشكل صارخ، فعلت كييف كل ما في وسعها لتدمير اتفاقات مينسك. وما فتئت روسيا تحث أوكرانيا على احترام تطلعات سكان دونباس، بما في ذلك رغبتهم المشروعة في التحدث بلغتهم الأم وتعليم أطفالهم بهذه اللغة وتكريم ذكرى أولئك الذين حرروا تلك الأراضي من النازيين، وليس أولئك الذين قاتلوا إلى جانب زمرة هتلر وقتلوا المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لم ترغب كييف في الاستماع إلينا.

وفي الوقت نفسه، فإن الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، وبدلا من إجبار أوكرانيا على الوفاء بالتزاماتها، سايرها وتجاهل تخريبها لاتفاقات مينسك. وعلاوة على ذلك، زودت دول الناتو أوكرانيا بالأسلحة الحديثة وأرسلت مدربين عسكريين، مما ساهم في عسكرة المنطقة بكل الطرق الممكنة. واعتبرت كييف تصرفات داعميها الغربيين تفويضا مطلقا للقيام باستفزازات عسكرية في دونباس.

وفي أواخر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، أعلنت القيادة العليا لأوكرانيا بكاملها تقريبا صراحة رفضها تنفيذ اتفاقات مينسك. وقد أكد الممثل الدائم لأوكرانيا ذلك خلال جلستنا في مجلس الأمن بتاريخ ١٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.8968). وفي أعقاب ذلك، تدهورت الحالة على طول خط التماس برمته تدهورا حادا. وسُجلت انتهاكات عديدة لوقف إطلاق النار، حيث دمرت القذائف منازل المدنيين والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية. وللأسف، وقعت إصابات.

وازداد خطر تكرار الأعمال العدائية واسعة النطاق التي وقعت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بشكل كبير. وواجه سكان الجمهوريتين تهديدا حقيقيا بالتدمير المادي المباشر من جانب سلطات كييف. كما تدفق اللاجئون إلى بلدنا. وكما علمنا لاحقا من الوثائق التي تم استردادها من الجنود الأوكرانيين خلال عمليتنا العسكرية، فقد تلقوا أوامر ببدء أعمال عسكرية ضد جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين في أوائل آذار/مارس. ويمكن الاطلاع على نسخ من هذه الوثائق على الموقع الشبكي لوزارة الدفاع الروسية. وقد أحبطت عمليتنا تلك الخطط.

وقد تم الآن إطلاق العنان لحرب معلومات واسعة النطاق ضد روسيا. فوسائط الإعلام الغربية تعرض بلا خجل صور الأشياء التي دمرتها القوات المسلحة الأوكرانية والجماعات القومية في جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين بوصفها نتائج لعمليتنا العسكرية في أوكرانيا وتنشر تقارير كاذبة عن القصف العشوائي المزعوم للبلدات والمدن الأوكرانية.

وفي الوقت نفسه، يجري فرض رقابة كاملة على الفضاء المعلوماتي دون أي محاولة لتبرير ذلك على الإطلاق. وفي مثل هذه الظروف، من الصعب جدا على سكان الدول الغربية الحصول على معلومات موضوعية حول مسار عمليتنا العسكرية، وكذلك التمييز

بين الأخبار المزيفة الصارخة، مثل قصف روسيا المزعوم لمستشفى ماريوبول للولادة. ولذلك، فإننا نعتبر تكرار هذه الأكاذيب في قاعة مجلس الأمن استفزازا متعمدا من جانب زملائنا الغربيين.

وفي الوقت الراهن، تشكل التشكيلات المسلحة للقوميين الأوكرانيين التهديد الرئيسي للمدنيين في أوكرانيا، حيث أن تلك التشكيلات هي التي أطلقت العنان للإرهاب الحقيقي ضد مواطنيهم. وتقع انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويضع القوميون الدبابات والمدفعية ومنظومات قاذفات الصواريخ المتعددة خارج أسوار رياض الأطفال والمدارس مباشرة ويجهزون مواقع لإطلاق النار من أسطح منازل الناس ويستخدمون النساء والأطفال للاختباء وراءهم. ويتعرض الجنود الروس الذين يتم أسرهم للتعذيب السادي، الذي يسجله قطاع الطرق الأوكرانيون، فيما يتباهى نظام كييف بوحشيته.

وقد أُطلق سراح عدد كبير من المجرمين من السجون. واتخذ نظام كييف قرارا إجراميا بتوزيع عشرات الآلاف من الأسلحة النارية على أشخاص مجهولين، على الأقل ٠٠٠ ١٠ في كييف وحدها. وتجتاح الآن عصابات مسلحة من اللصوص والنهابين مدن أوكرانيا. ويطلق قطاع الطرق النار على المواطنين العاديين. وسجلنا أيضا الاستخدام الجماعي للذخائر المملوءة بالفوسفور والذخائر العنقودية من جانب نظام كييف، وهو أمر محظور، كما نعلم، بموجب البروتوكول الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠. وقد أشرت في وقت سابق إلى الذخائر العنقودية التي تستخدمها القوات المسلحة الأوكرانية اليوم في دونيتسك. ولسبب ما، لا يثير ذلك أي اهتمام لدى زملائي على الإطلاق.

وفي ظل هذه الظروف، تتمثل إحدى أولويات الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مساعدة المدنيين المتضررين من النزاع. ولذلك، يتعين عليها أن تقدم بسرعة الدعم السياسي للإجلاء الآمن للمدنيين من المناطق المتأثرة بالأعمال العدائية، أيا كان الاتجاه الذي يرغب الشعب الأوكراني نفسه في الذهاب إليه. وتفتح القوات الروسية من جانب واحد ممرات كل يوم لإجلاء الناس، لكن قلة قليلة فقط هي التي يمكنها استخدامها. ولا تخجل كييف من تهديد مواطنيها وهم يحاولون مغادرة بلداتهم ومدنهم.

وفي ١١ آذار/مارس، أثرنا في مجلس الأمن مسألة المختبرات البيولوجية للولايات المتحدة في أوكرانيا (انظر S/PV.8991). ولن أكرر ما قلته بشأن تلك المسألة، ولكنني أود أن أحذر من خطر وقوع مواد بيولوجية ذات سلالات خطيرة في أيدي المتطرفين الأوكرانيين الذين لا يتورعون، كما رأينا في الأيام الأخيرة، عن ارتكاب استفزازات لاإنسانية لأقصى حد ضد المدنيين في المدن الأوكرانية.

كما نتلقى تقارير عن تخريب محتمل لمرافق منظومة خطوط أنابيب الغاز الأوكرانية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للمعلومات المتاحة لوزارة الدفاع الروسية، تستعد التشكيلات المسلحة الأوكرانية بنشاط لاستفزاز ينطوي على استخدام مواد كيميائية من أجل اتهام روسيا بزعم استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي ليلة ٩ آذار/مارس، نقل القوميون الأوكرانيون قرابة ٨٠ طنا من الأمونيا إلى قرية زولوتشيف، إلى الشمال الغربي من خاركيف. وفي ١٠ آذار/مارس، بدأت وسائط الإعلام الأوكرانية في نشر معلومات عن أساليب الحماية في حالة وقوع هجمات كيميائية. وما من شك في الاتجاه الذي تتطور فيه تلك الأفكار، خاصة وأن زملاءنا الأمريكيين، كما سمعنا مرارا وتكرارا من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في مجلس الأمن، يعطوننا بالفعل فكرة عمن يعتزمون إلقاء اللوم عليه في ذلك التحول الخطير في الأحداث. وإذا حدث هذا الاستفزاز، لا سمح الله، فلا تقولوا إننا لم نحذر منه.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بحث الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على منع تدمير المنظمة. ومن المهم ألا ننسى أن هناك عددا من المواضيع الأخرى التي تجري مناقشتها في إطارها والتي تتطلب اهتماما وثيقا من أعضاء المنظمة. وهنا، أود أن أشير بصفة خاصة إلى التسوية السلمية والشاملة للنزاع في ناغورنو كاراباخ، الذي تضطلع فيه مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور أساسي.

وفي ظل الظروف الراهنة، تظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المحفل الوحيد الذي يمكن فيه إجراء حوار بين البلدان الأوروبية. ويجب أن ننظر في العواقب التاريخية لأي أعمال تهدف إلى تقويض أسس وأي احتمال للتعاون من أجل أمن جميع البلدان في القارة الأوروبية.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

أود بداية أن أشكر كلا من معالي السيد زبيغنييف راو، وزير خارجية بولندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٢٢، ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتيهما الوافيتين.

تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة دور المنظمات الإقليمية في إيجاد حلول سلمية للنزاعات، وذلك في ضوء معرفة هذه المنظمات بالأوضاع والمواقف الإقليمية بشكل أشمل، وقدرتها على إيجاد أرضية مشتركة لإحلال الأمن والسلام الإقليميين. وكون الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية من أول المتأثرين بالأبعاد الأمنية والاقتصادية والإنسانية لأزمات المنطقة، فإن الأخذ بمشاغلها يخدم هدف الوصول لحلول شاملة وواقعية.

وقد أتى القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) لمجلس الأمن ليترجم دور هذه المنظمات ويطور سبل تعاون الأمم المتحدة معها لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نرى الأمم المتحدة تعزز علاقاتها مع مختلف المنظمات الإقليمية، ومنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي لها باع طويل في العمل على حل الصراعات وتهدئة التوترات في أوروبا. ونرى أن دورها هذا أمر ضروري اليوم، لا سيما في ظل مواجهة أوروبا حاليا أحد أكبر التحديات التي تعرضت لها خلال العقدين السابقين.

وفي ظل الأحداث التي تعصف بأوروبا في الوقت الحالي، والتي نتابعها بقلق شديد، يمكن الاستفادة من خبرات المنظمة وجهودها في الوساطة لإيجاد حل للنزاع في أوكرانيا. كما يكتسب دور المنظمة أهميته في ظل استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية التي تلقي بظلالها على الأوضاع في المنطقة، لا سيما مع تزايد أعداد اللاجئين إلى المليونين ونصف المليون، بحثا عن الأمان بعيدا عن مناطق النزاع.

كما أن دور المنظمة في معالجة التداعيات الناجمة عن هذا النزاع مهم، ليس فقط على المستوى الإقليمي، ولكن أيضا على المستوى الدولي. إذ إن استمرار الأزمة وتفاقمها يهدد الأمن الغذائي، بعد توقف تصدير القمح من أوكرانيا، التي تعد من أكبر خمسة مصدّرين للقمح في العالم، ومصدرا هاما للقمح المرسل لبرنامج الأغذية العالمي. وسيؤثر ذلك بالأخص على الدول النامية التي تعتمد على واردات القمح وسط ارتفاع الأسعار عالميا.

وإضافة إلى الأزمة في أوكرانيا، فإن للدول المشاركة في المنظمة شواغل أمنية وسياسية عديدة، بما في ذلك النزاعان المجمدان في جورجيا ومولدوفا، والتوترات في شبه جزيرة البلقان، فضلا عن الوضع في ناغورنو – كاراباخ. وفيما يتطلب حل هذه التوترات دبلوماسية متزنة، تقوم على رؤية شاملة تغلّب لغة الحوار وتهدف لمعالجة الاختلافات القائمة، فإننا نعوّل على دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخبرتها في الوساطة، والمساعي الحميدة لرئيس المنظمة لإيجاد حلول دبلوماسية لأزمات المنطقة، بحيث ترتكز على مبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، وبما يخدم صون الأمن والاستقرار الإقليميين.

كذلك نشيد بأولويات رئيس المنظمة، ومنها التأكيد على ضرورة الامتثال للمبادئ الأساسية للعلاقات السلمية فيما بين الدول، اتساقا مع ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

وختاما، يشيد بلدي بالدور الهام الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها مؤسسة جامعة لمختلف الآراء والشواغل في المنطقة. وعليه، فإن بلدي يتطلع لاستمرار وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، لصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد راو للرد على التعليقات التي أثيرت.

السيد راو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المناقشة المفيدة والحسنة التوقيت وعلى السماح لي بالمشاركة. وإنني أقدر اهتمام أعضاء مجلس الأمن. وأشكر أيضا سفراء البلدان من خارج مجلس الأمن وممثليهم رفيعي المستوى الذين يجلس بعضهم بين الحضور اليوم، وقدم بعضهم بيانات خطية تسجيلا للموقف.

ومن الإنصاف القول إن المجتمع الدولي يمر حاليا بمنعطف حاسم. وحتى قبل الأزمة الحالية، شهدنا تآكل التنفيذ العملي لمبادئ هلسنكي والتزاماتها. واليوم، ينبغي أن نولي اهتماما كبيرا لكيفية تنفيذ المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكيفية الرد عند انتهاك تلك المبادئ.

وفي اضطلاعي بمهمتي بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سأدعو بلا كلل جميع الدول المشاركة إلى التقيد بالتزاماتنا المشتركة. وأود أن أطمئن الشركاء بأنني لن أُحجم عن تيسير الحوار والبحث عن سبل للمضي قدما في تسوية النزاعات الإقليمية والمجمدة القائمة. وكما أشرت من قبل، سيكون هذا هو محور تركيز رحلاتي القادمة إلى مولدوفا وجنوب القوقاز. وفي وقت لاحق من هذا العام، سأزور غرب البلقان ووسط آسيا.

وقد يؤدي استمرار عدم امتثال دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تعقيد ذلك الجهد. ومع ذلك، سأبذل قصارى جهدي للاستماع باهتمام إلى جميع الشركاء لتعزيز مبادئنا والتزاماتنا المشتركة. وسنواصل إظهار دعمنا الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونحن مصممون على إبقاء النزاع على أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على رأس جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن البحث عن إمكانيات لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

وسأبذل جهودا أكبر لزيادة مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك ورؤسائها المشاركين في حل النزاع بين أذربيجان وأرمينيا. ونشجع أرمينيا وأذربيجان على الدخول في حوار يهدف إلى الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أننا لن نتمكن من تخفيف حدة التوترات ومنع نشوب النزاعات العسكرية في المستقبل إلا بالعودة إلى مبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس: أشكر السيد راو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ليس لدينا أدنى شك فيمن يجلس في المقعد السوفياتي خلف لوحة اسم الاتحاد الروسي. فقد قدمت الجمعية العامة إجابة واضحة على هذا السؤال. إنها الدولة المعتدية. ليس هناك ذرة من الشك في ذلك.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إحاطته، ولا سيما على وصفه الواضح للأعمال الروسية ضد أوكرانيا بأنها عدوان غير مبرر ودون استفزاز، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وجميع التزامات ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأرحب بالوزير راو في جلساتنا المنتظمة التي تتضمن الإدلاء ببيانات، حيث يجتمع أعضاء أسرة الأمم المتحدة حول الدولة المعتدية، التي تشهد حالة إنكار ولا تبذل أي جهد لمكافحة إدمانها على قتل المواطنين الأبرياء.

والواقع أن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمران الآن بمنعطف حرج، حيث تنتهك جميع مبادئهما الأساسية انتهاكا صارخا وعلنيا ومتعمدا – وتنتهكهما روسيا، التي تتظاهر بأنها صاحبة مصلحة رئيسية في صون السلم والأمن الدوليين.

وبدلا من ذلك، كانت سببا رئيسيا لانعدام الأمن، وطوقت نفسها بنزاعات من كل جانب.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، فعلت روسيا أفدح من ذلك، إذ شنت حربا عدوانية على أوكرانيا أصبحت مثالا حيا على ما سعى الأعضاء

المؤسسون للأمم المتحدة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة منه، وأشير هنا إلى أن روسيا لم تكن من بين أولئك الأعضاء.

ولذلك، فإنني أشيد بالرئيس الحالي لالتزامه القوي بالسعي إلى إنهاء الحرب على أساس احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، باعتبار ذلك أولوية رئيسية له.

ونؤيد تأييدا تاما النهج الإنساني الذي تتبعه رئاسة بولندا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يركز بشكل خاص على حماية المدنيين المتضررين من النزاع.

تواصل القوات الروسية ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا، مثلما فعل أسلافها النازيون تماما قبل ٨٠ عاما؛ بتدمير مدن وقرى عن آخرها، وبالمقابر الجماعية، وإرهاب المدنيين في الأراضي المحتلة، واختطاف النشطاء والصحفيين والممثلين المحليين وقتلهم .

أهيب مرة أخرى بمجلس الأمن – واليوم أهيب أيضا بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – أن يعملا على تيسير إطلاق سراح إيفان فيدوروف، عمدة ميليتوبول، بمقاطعة زابوريجيا، الذي احتجزه الجنود الروس في ١١ آذار/مارس. والآن تفيد التقارير بأنه يتعرض للتعذيب بسبب رفضه التعاون مع المعتدي. ومما يؤسف له أن المحتلين الروس يمعنون في ممارساتهم القمعية، إذ اختطفوا أمس يفهين ماتفييف، عمدة دنيبرودن، وهي بلدة أخرى في مقاطعة زابوريجيا.

تمضي روسيا قدما في ممارساتها القمعية لأنها فشلت تماما في خلق وهم بوجود دعم شعبي لها في الأراضي التي تحتلها الآن. فالسكان في خيرسون وبيرديانسك وميليتوبول وإنرغودار وغيرها من المدن والبلدات المحتلة لا يخشون من التظاهر في الشوارع ومواجهة فوهة البندقية الروسية، قائلين للمحتلين: "اذهبوا بعيدا، نحن أوكرانيون".

وقد رفض مجلس مقاطعة خيرسون على الفور محاولات روسيا استخدام ممارستها المعتادة لتعلن في خيرسون من "جمهورية شعبية" مزيفة، واعتمد في جلسة طارئة عقدت في ١٢ آذار/مارس بيانا مفاده أن مقاطعة خيرسون ستظل أوكرانية إلى الأبد. وأعرب عمدة مقاطعة خيرسون عن تأييده لهذا البيان.

ما من مكان في أوكرانيا يرحب فيه بالقوات الروسية. إنهم يعرفون ذلك جيدا وقد توقفوا عن ممارسة ضبط النفس. ولا تزال ماريوبول أقوى مثال على ذلك. لقد بلغ عدد الضحايا المدنيين جراء ما شنته روسيا من عمليات قصف بالمدافع والقنابل حوالي ٢٠٠ ٢ من السكان المحليين الأبرياء. ولتصور ذلك، ما علينا سوى تخيل ما لا يقل عن ١١ قاعة للجمعية العامة.

وفي وقت مبكر من صباح الأحد، أصابت الصواريخ الروسية مركز يافوريف الدولي لحفظ السلام والأمن، مما أسفر عن مقتل ٣٥ شخصا وإصابة ١٣٤ آخرين بجروح. وحاولت وزارة الدفاع الروسية طمس تلك الجريمة بالادعاء بأنها كانت تستهدف مرتزقة أجانب. وهذا ليس صحيحا، لأن المواطنين الأوكرانيين وحدهم هم الذين لحقهم الضرر.

ينبغي أن يكون دحر العدوان الروسي محور جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكي يستعاد الأمن في القارة الأوروبية. ونرى أنه يتعين على المنظمة أن تسهم في تنفيذ القرار ES/11-1، المعنون "العدوان على أوكرانيا"، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة في ٢ آذار/مارس.

ونرحب بالاحتجاج بآلية موسكو، التي تقضي بضرورة تسجيل جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الاتحاد الروسي في حربه على أوكرانيا.

ونؤكد أيضا على ضرورة شروع ممثلي الرؤساء الحاليين والمؤسسات المستقلة التابعة للمنظمة في النظر في جميع أدوات المنظمة بغية توثيق جرائم روسيا وضمان اتخاذ إجراء علني جيد التوقيت.

ونتوقع أيضا من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أن يعلن صراحة عما يحدث من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان جراء العدوان الروسي على أوكرانيا.

تعكف روسيا على تكثيف حملتها الدعائية والمضللة. ويتعين على ممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بحرية وسائل الإعلام أن تنتبه بشدة للروايات الكاذبة لروسيا. ونحن نقدر موقفها القوي إزاء الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، والتي لا تزال عنصرا من عناصر العدوان الروسي. ونحيط علما بإدانتها لقتل برنت رينو، وهو مخرج أفلام وصحفي أمريكي، في ١٣ آذار/مارس في إربين. وعلى حد تعبير الممثل ريبيرو:

”إنه ضحية أخرى للغزو الروسي الحالي المروع في أوكرانيا ومقتله ضربة لحرية الإعلام“.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لأقارب السيدة مارينا فينينا، ممثلة بعثة الرصد الخاصة للمنظمة في أوكرانيا، التي قتلها المعتدي.

لقد طال انتظار موقف قوي وواضح من جانب المفوض السامي للأقليات القومية التابع للمنظمة بشأن الظروف المزرية التي تعيشها الأقليات القومية في أوكرانيا نتيجة للغزو الروسي. ينبغي عليه أيضا أن يكون سباقا في دحض الدعاية الروسية المزيفة.

إننا نتطلع أيضا إلى تمديد بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة أخرى. وسيكون هذا التمديد رسالة قوية تنم عن تضامن المنظمة مع أوكرانيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على موقفها المبدئي الخالص وعلى كونها عضوا بالغ القوة في فريق الأمين العام. وأقتبس من بيان الأمين العام الذي أدلى به اليوم قبل أقل من ساعة:

”أوكرانيا تحترق. البلد يتداعى أمام أعين العالم. والأثر على المدنيين يتخذ أبعادا مرعبة. قُتل عدد لا يحصى من الأبرياء، بينهم نساء وأطفال. وصارت الطرق والمطارات والمدارس أنقاضا بعد أن قصفتها القوات الروسية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تعرض ٢٤ مرفقا صحيا لهجمات. ومئات الآلاف من الناس بدون ماء أو كهرباء. ومع كل ساعة تمر، يتجلى أمران بوضوح: أولا، الحالة تزداد تفاقما، ثانيا، مهما كانت النتيجة، فإن هذه الحرب لن يكون فيها رابحون، بل خاسرون فقط“.

وقال الأمين العام أيضا بحصافة:

”ومع ذلك، هناك بعد آخر لهذا النزاع يتم حجبه. إن المخاطر تتخطى أوكرانيا بكثير. وهو أيضا اعتداء على أكثر الناس والبلدان ضعفا في العالم. وبينما تستعر أتون الحرب في أوكرانيا، هناك سيف مسلّط على رقبة الاقتصاد العالمي، وخاصة في العالم النامي. وحتى قبل النزاع، كانت البلدان النامية تكافح من أجل التعافي من الجائحة، في ظل مستوى قياسي للتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وأعباء ديون تلوح في الأفق. لقد انمحت قدرة البلدان على الاستجابة بسبب الزيادات الهائلة في تكلفة التمويل. والآن يتم قصف سلة الخبز لديها“.

إن ما يحدث الآن لا يتعلق فقط ببقاء أوكرانيا. فعلى عكس بوتين وأتباعه، سوف تنجو أوكرانيا من الغزو الروسي. فالأمر يتعلق باستمرار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويتعلق بتخليص روسيا من بوتين وعودتها تدريجيا إلى مبادئ القانون الدولي في حقبة ما بعد بوتين.

ونظام بوتين شارف على نهايته. في الوقت نفسه، ألحق بالمجتمع الروسي أضرارا جسيمة بحيث سيستغرق الأمر عقودا لإعادة روسيا إلى مستوى الديمقراطية الذي حققته في تسعينات القرن الماضي على الأقل. والواقع أن موسكو احتاجت إلى ١٥ عاما لكي تقطع المسافة بين التوقيع الرسمي على وثيقة هلسنكي الختامية والاختيار الواعي بأن تكون جزءا من بناء أوروبا جديدة، على النحو المتوخى في ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة لعام ١٩٩٠.

وفي نهاية المطاف، فشلت موسكو. ومع ذلك، نرى أنه ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع حاليا بدور خاص

استعدادا لدعم روسيا في مرحلة ما بعد بوتين في طريق عودتها في المستقبل إلى أسرة الدول الديمقراطية، نحو قيادة جديدة، مع سفراء وممثلين جدد. لن تكون مهمة سهلة، ولكننا لن نتمكن من كسر حلقة العنف المفرغة من دون استعادة احترام روسيا للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في وثيقة هلسنكي الختامية.

ولذلك، أدعو الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤسسات المستقلة إلى البدء في النظر في أساليب العمل مع روسيا في مرحلة ما بعد بوتين، حيث لن تكون هناك عودة تلقائية إلى الحياة الطبيعية، سواء هنا في نيويورك أو داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.